القاهرة العثمانية بوصفها مدينة

« شئون البلديات ومشكلات المرافق »

تأليف : أندريه ريمون

ترجمة : زهير الشايب

على الرغم من أن سقوط العهد المملوكى عام ١٥١٧ قد أصاب القاهرة بالتدهور وجعل مكانتها تهبط من عاصمة لدولة إلى مجرد عاصمة لإقليم إلا أن نشاطها التجارى ومكانتها الثقافية ظلا بمثابة تعويض لها — ولو جزئياً — عن اضمحلال مكانتها السياسية ، فقد كانت — بشعبها البالغ عدده من ٢٥٠ إلى ٣٠٠ ألف نسمة — المدينة الثانية فى الإمبراطورية العثمانية فى عصر كانت فيه استانبول — بسكانها السبعمائة أو الثمانمائة ألف — بلا جدال هى المدينة الأولى فى كل من أوربا والشرق الأدنى .

أندريه ريمون Andre Raymond مؤرخ فرنسى ، وأستاذ التاريخ بجامعة بوردو . حصل على الدكتوراه من كمبردج وله مؤلفات عديدة عن بلدان شمال أفريقيا . وجه اهتمامه أخيراً لدراسة القاهرة العثمانية ، ونشرت له من قبل دراسات عديدة عنها ترجمت إلى العربية ونشرت جميعها بمجلتى الطليعة والمجلة . وهــذه الدراسة هى البحث الذى قدمه إلى مؤتمر ألفية القاهرة الذى عقد فى أبريل ١٩٦٩ . يشغل حاليا منصب مدير للمعهد الفرنسى للدراسات العربية بدمشق وقد انتهى من مؤلف كبير عن « تجار القاهرة وحرفييها فى القرن الثامن عشر » تقدم به لنيل درجة الدكتوراه من السوربون .

وبلا شك ، فقد كانت حالة القاهرة التى وجدها عليها الفرنسيون أثناء حملة بونابرت — بسبب الركود الاقتصادى والاضطرابات السياسية التى عرفتها المدينة فى القرن الثامن عشر — أبعد ماتكون عن حال باريس التى كانت فى تلك الفترة فى قمة إزدهارها بالرغم من أن المدينتين كانتا ـ مانزالان ـ متكافئتين فى القرن السابق وقد كتب Jouvin de Rochefort حوالى عام ١٦٥٠ يقول : « إن إطلاق إسم « الكبرى » على القاهرة لم يأت اعتباطاً ، إذا نحن أخذنا فى الاعتبار ليس فقط إمتداد أسوارها القديمة ، بل أيضاً عدد منازلها وسكانها » كما كان يعتبرها « أكثر اتساعاً من باريس نفسها إذا راعينا مايتخللها — وهذا صحيح — من مناطق خلاء واسعة فى امتدادها هذا » ويختم كلامه مؤكدا أن تعداد سكان القاهرة يفوق تعداد باريس(١) .

وعلى هذا ، فإدارة شئون مدينة بمثل هـــذه الأهمية ، وضمان سير أجهزة البلديات بها على وجه طيب ، كانت تواجه حكام مصر بمشا كل لم يكن باستطاعتهم إهمالها كلية فى ظروف كانت تشغلهم فيها بوضوح مشكلات المحافظة على النظام داخل الإطار نفسه للحكومة الإقليمية .

أولا : الإدارة الحضرية (إدارات المرافق)

سوف نلمس أن أبرز سمات القاهرة العثمانية على الإطلاق — إذا نظرنا إليها من زاوية إدارتها التمدنية — هى الغيبة شبه التامة للمؤسسات النوعية سواء منها مايمثل المنظمات الجماعية للشعب أو تلك التى تنشئها السلطات الحاكمة .

لكن ذلك ليس على الإطلاق ممـا يثير الدهشة ، إذ يجب ألا ننسى أن القاهرة فى زمن المماليك كانت — كذلك — خالية تماماً من أية تنظيمات لشئون البلديات ، وحتى نهاية العصور الوسطى لم تكن مسئولية الشئون العامة تدخل فى اختصاص أية

إدارة حكومية أو أية تنظيمات أهلية . وهكذا ، فإن أمراء المماليك الحاكمين حين كانوا يتصدون لأمور من هذا القبيل ، إنما كانوا يفعلون ذلك لمجرد اهتمامهم الخاص ، أو لشعور منهم بالواجب أو رغبة فى اكتساب مسحة من الشرعية فى عيون العلماء والأهالى .

ومن جهة أخرى ، فإن عاصمة الإمبراطورية نفسها فى العصر العثمانى لم تكن بأحسن حالا من القاهرة ، ويمكن أن نلمس هناك بالمثل غيبة أية تنظيمات حقيقية للشئون البلدية والمرافق العامة وكذا تضارب الاختصاصات بين الحكومة المركزية وإداراتها.

إن هذه الظاهرة تمثل شيئا مستمراً فى تاريخ المدن الإسلامية فى الشرق الأدنى فليس الأمر إذن قاصراً على القاهرة وحدها .

١ — منظمات البلديات :

كانت التنظيمات المهنية (الطوائف) وكذا منظمات الأحياء (الحارات) لتشكل بنيات حضرية هامة ، لكنها مع ذلك لم تكن لتشكل درجات حقيقية فى سلم التنظيم الإدارى كما أنها لم تكن أنظمة حضرية أصيلة .

(أ) الطوائف المهنية :

كانت الطائفة المهنية عنصراً أساسيا فى الحياة المدنية ، فقد كانت تمثل — بالنسبة للسلطات — إطارا يمكنها من الإشراف على قرابة معظم الشعب العامل بالمدينة من صناع وتجار . وهذه الحقيقة بالغة الوضوح بحيث لا تستحق الوقوف عندها كثيراً فعندما يتوسط شيوخ الطوائف المهنية فى المشاجرات التى تنشب بين أبناء طوائفهم ، وعندما ينظمون المنافسة ويعاقبون المسيئين على ما يرتكبون من أخطاء فإنهم بذلك يسهمون فى إدارة المدينة وفى حفظ النظام . وكانت الغرامات التى تجمع — نتيجة لوساطة الشيوخ هذه — لتشكل مصادر مالية لا يمكن أن تنكر أهميتها سلطات

القاهرة . وكان على الحكام أن يلجأوا لهذه الطوائف ولشيوخها عند حاجاتهم لإنجاز بعض أعمال البناء أو النظافة أو عندما يحتاجون لتأمين خدمات معينة لم يكن ثمة جهاز متخصص قد أنشىء من أجلها كمكافحة الحرائق على سبيل المثال .

وبصفة عامة ، فقد كانت الطوائف رابطة إدارية ، من تلك الروابط القليلة التى أتيح لها أن تقوم بين السلطات وبين الرعية . وقد ظلت تلعب هذا الدور الهام إلى أن نجحت السلطات المصرية عند حوالى نهاية القرن التاسع عشر فى أن تنشىء جهازاً إداريا قادراً على الحلول محل هذه الطوائف ، ومع ذلك فكلما كانت الحكومة تجد نفسها عاجزة عن خلق جهاز جديد للقيام بوظيفة ما ، فقد كانت تجد نفسها ملزمة باللجوء إلى نفس الوحدات التقليدية ، السياسية والاجتماعية والاقتصادية لتكون لها بمثابة الصلة بينها وبين تلك الأعمال الإدارية التى كان يتعين عليها القيام بها . . وهكذا واصل الشيوخ ممارسة وظائفهم بتبليغ أوامر الحكومة إلى أعضاء طوائفهم .

ومع ذلك فإن الدور الذى كانت تلعبه الطوائف الحرفية فى جهاز الإدارة العامة « كجهاز توصيل » تلجأ إليه السلطات ، لم يكن يخص بطريقة نوعيـة القاهرة كمجتمع حضرى ، بل إن هذا الدور قد مضى لأبعد من ذلك ، إذا نحن نظرنا للطوائف من ناحية المظهر الجغرافى ، فحيث أن معظم الحرف فى القاهرة كانت تتمركز فى قطاع محدد من المدينة فقد كانت للطوائف المهنية فى الغالب قاعدة جغرافية بالغة التحديد تستمد إسمها أحياناً من إسم تلك الطائفة وإن كان الأمر ليس على الدوام صحيحاً فى هذه النقطة ، فبينما نجد طائفة « لعمال حى باب الشعرية » وأخرى « لتجار حى الغورية » ، نجد الأمر واضحا بالنسبة لطائفة « بياعى النحاس بالقاهرة » إذ كان كل النحاسين فى الواقع متجمعين فى سوق يحمل نفس الإسم

وفى ضواحيه القريبة، كذلك الأمر بالنسبة «لصناع الخيام بالقاهرة» فكل الخيامية بالقاهرة كانت محلاتهم تقع بالقرب من باب زويلة (٦) وكما كان الأفراد الذين يمارسون مهنة ما يتجمعون فى حى واحد، هو غالباً شارع معين، وكما كان لنشاطهم ملمح سائد وخاص أحياناً، فإنه من الممكن الافتراض أن الطائفة المهنية التى ينتمون إليها كانت تمارس داخل هذا القطاع عملا إدارياً «محلياً» بالإضافة إلى اختصاصاتها المادية فى المسائل الحرفية «كالأجور والأثمان . . » ويوحى بهذا المعنى أحد النصوص، وإن كان متأخرا نوعا إذ يعود إلى زمن الاحتلال الفرنسى. فقد حدث بعد بضعة أيام من نهاية ثورة القاهرة الأولى أن توجه شيخ وتجار حى الغورية (وهو أكبر سوق للأقمشة بالقاهرة) إلى بونابرت وقدموا تعهداً كتابياً بأنهم سوف يحافظون من الآن فصاعداً كل شوارع الحى من أى اضطراب أو شغب، وبأنهم سوف يبذلون كل عنايتهم لردع كل من يسىء إلى الأمن، ووعدوا أيضاً بأن يلقوا القبض على أبناء الحى الذين يرتكبون ما يخل بالنظام وبأن يرشدوا السلطات إلى الغرباء الذين قد يقيمون بالحى كما أعلنوا أنهم مسئولون شخصياً عن أى اضطرابات قد ينشأ فى منطقتهم (٧). وواضح أن الأمر هنا أمر سلطة قضائية محلية أخذت على عاتقها طائفة ما القيام بها فى منطقة نشاطها الاقتصادى.

ومع ذلك فإن هذا النص شديد التفرد، كما أنه صدر فى ظروف غير عادية لدرجة شاذة حتى أننا لا نستطيع معها أن نعتبره سوى دليل على ما كان يمكن للطوائف المهنية أن تلعبه من دور فى الإدارة المحلية.

(ب) الأحيــاء:

كانت الخلية الأساسية للحياة المدنية فى القاهرة تتمثل فى الأحياء بأكثر مما كانت تتمثل فى الطوائف، التى ظلت اهتماماتها مهنية على وجه الخصوص والتى

كانت منطقة نشاطها لا تغطى إلا جزءاً من حياة المدينة . وكان يشار إلى الأحياء عادة باسم الحارات (حارة) ، وإن كنا نصادف أحيانا أسماء أخرى مثـــل « خط » و « درب » .

وقد وصف نيبيور Niebuhr أحياء القاهرة بأنها « تتـكون من عدد كبير من الشوارع الصغيرة ، ليس لها جميعاً إلا منفذ واحد ، تتصل عن طريقه بأحد شوارع المدينة الرئيسية » . فالحى إذن وحدة مغلقة ، تترابط فيما بينها عن طريق شبكة متدرجة من الطرق العامة ، وأزقة تصب فى حوارى (عطفات — عطفة) وتؤدى بدورها إلى الشارع الرئيسى للحى (درب) . وهو الذى يسمى الحى عادة باسمه ، ويتصل فى النهاية بالشارع الـكبير (شارع) غالباً عن طريق بوابة . وفى العادة لم يكن ثمة دكاكين فى الحارة ، وإن وجدت أحياناً ، فإنها تـكون بالقرب من البوابة . ويقول نيبيور Niebuhr « إن الأحياء تستخدم فى العادة كمقر لسكنى الصناع وغيرهم من السكان الفقراء الذين يعملون ، ليس داخل بيوتهم ، ولـكن فى حوانيت صغيرة فى « السوق » أو على طول الشوارع التجارية » (٨) .

وكانت كل من هذه الوحدات المنفصلة تضم عادة جماعة متجانسة نسبياً من الناس ، كعمال يمارسون نفس المهنـــة ، أو أناس تنتمى أصولهم لبلدة واحدة أو يدينون بنفس الدين (٩) .

ويميل رحالة القرن السابع عشر إلى المبالغة فى عدد حوارى القاهرة فيذكر Thevenot رقم ٢٣٫٠٠٠ ثم لا يلبث أن يضيف أن هذا يبدو له رقما مبالغا فيه (١٠) . ولسنا نستطيع أن نعتمد على تقدير معقول لعدد الحارات إلا عن طريق كتاب وصف مصر Description de l'Egypte كما أمكن عن طريق

الخريطة التي عملت للقاهرة في هذا الكتاب تحديد أماكن الحارات بدقة . وحسبما يذكر Jomard ، فقد كان يوجد بالقاهرة ٥٣ حيا نجد منها ٥٢ بالفعل في قائمة وصف مصر . ويتفق هذا العدد — على وجه التقريب — مع العدد الذي يمكن استخلاصه من قائمة مشايخ الحارات التي تضمها وثائق أرشيف الحملة الفرنسية وهو ٥٨ شيخا وهو رقم يمكن تنزيله إلى ٥٥ فقط إذا وضعنا في اعتبارنا أن ثلاثة من هذه الأحياء كانت منقسمة . ومع ذلك يبقى هذا الرقم أقل من الرقم الحقيقي إذ أننا — أثناء بحثنا في وثائق القاهرة — اكتشفنا ، مع أننا لاندعى أنه بحث تام وشامل — وجود ١٦ حارة لم يرد ذكرها في قائمة كتاب وصف مصر . ومن جهة أخرى فإن قائمة أرشيف الحملة الفرنسية شديدة الاختلاف مع القائمة التي يوردها كتاب وصف مصر ، ولهذا فإن رقم الـ ٦٣ الذي انتهينا إليه هو بدوره رقم غير دقيق ،والرقم الحقيقي لعدد الأحياء يقترب بلاشك من المائة مما يجعل متوسط عدد سكان كل حي ما بين ٢٥٠٠ و ٣٠٠٠ نسمة .

وليس من نافلة القول أن نقدم قائمة بهذه الحارات ، ذلك أن تحديد أماكنها على الخريطة قد يؤدي لنتائج هامة .

الأحياء التي ورد ذكرها في كتاب وصف مصر :

النصارى ـ الداودية ـ الصنادقة ـ المدابغ ـ الزرائب ـ العبيد ـ الأسقف النصارى ـ الحنفي ـ عابدين ـ النصارى ـ السقايين ـ السيد ـ الزياتين ـ صفية ـ الحمام ـ غيط العدة ـ المغاربة ـ باب اللوق ـ اليهود ـ الصقالبة ـ القرائين ـ زويلة ـ الشعراوى ـ الفرنساوية ـ الأفرنج ـ النصارى ـ الخضرى ـ الكفارو ة النصارى ـ الفوالة ـ النصارى ـ الساكت ـ قنطرة الدكة ـ الغريب ـ الدراسة ـ الفرن ـ الوساعة ـ الدويدارى ـ الأزهر ـ الوايلي ـ الجميدية ـ القليوبية ـ

البوز ـ العطوف ـ السنانية ـ الحطابة ـ الحربكية ـ زرع النوى ـ الوخبة ـ الروم الزرنبة .

أحياء ورد ذكرها فى وثائق أرشيف القاهرة :

الجمالية ـ درب الأحمر ـ عرب اليسار ـ القبانة ـ البقلى ـ درب المحروقى ـ كوم الشيخ سلامة ـ الحبالة ـ درب السكرى ـ درب مصطفى بك ـ الحسينية .

وكانت الحارات الثلاث والستون التى سبق ذكرها موزعة كما يلى : ٢٣ بالقاهرة بحدودها الفاطمية و ١٩ بالمنطقة الجنوبية و ٢٠ فى المنطقة الواقعة إلى الغرب ووراء الخليج وأكثر من واحدة بقرية الحسينية . ويتفق هذا تقريباً مع توزيع السكان الذين كانوا موزعين بلا شك بطريقة مماثلة بين مناطق القاهرة الثلاث بينما كانت النشاطات الاقتصادية مركزة بالقاهرة (الفاطمية) .

ويتفق هذا مع الملاحظة التى أبداها الرحالة وهى أن الحارة كانت مخصصة للسكنى والدليل على صحة هـذه الملاحظة أن عدد الحارات فى المناطق التى يتركز فيها النشاط التجارى الكبير (كالقصبة بين باب الفتوح وباب زويلة وامتدادها حتى طولون ، وكذا منطقة خان الخليلى فى باب الشعرية) كان قليلا . كما أن خريطة الأسواق حيث كانت تتركز الطوائف المهنية أساساً تبدو وكأنها الصورة السلبية لخريط الحارات . كما أن معظم الحارات التى أمكن تحديدها على الخريطة كانت تقع عنـــد تخوم المدينة ، فى تلك المناطق التى استقرت فيها الأحياء الشعبية ، بينما يندر ان نجد فى مقابل ذلك حارة واحدة بالقرب من « الأحياء الراقية » للمدينة : ضـواحى بركة الأزبكية وبركة الفيل ، وشواطىء الخليج ، وتمثل الأحياء الأفرنجية والمسيحية شذوذاً عن القاعدة ، تفسره الملامح الخاصة لهذه الحارات وتلك الرفاهية النسبية

لسكانها . كان يسكن هذه الأحياء ــ الشعبية ــ إذن كما لاحظ نيبور Niebuhr العناصر الفقيرة من الشعب من صغار الحرفيين وتجار التجزئة و «بورجوازية» للشايخ والتجار الذين كانوا يقيمون فى غالب الأحيان بجوار مناطق الأســواق وحول الأزهر .

وفى العادة كان لـكل حارة باب (بوابة) يوجد عند مدخل الشارع المؤدى إليها ، وقد ظل بعضها باقيا حتى الآن مثل بوابة حارة البيضة التى أنشئت عام ١٦٧٣ هى والسبيل والوكالة المجاورين لها ، وهى عبارة عن قوس من البناء يعلوه صف من الفتحات ويغلقه مصراع (ضرفة) كبيرة من الخشب المقوى بعوارض حديدية وكان يحرس هذه الأبواب بوابون (بواب، خفير) كان يصفهم الرحالة الأوربيون بسبب تخشبهم الأسطورى بأنهم يبدون وكأنهم مقيدو القدمين كأى حصــان جامح بواسطة قيد مفتاحه بيد سكان الحارة حتى يكونوا مطمئنين من حراســته لحارتهم (١٥) .

وفى العادة كان ثمة نقط للحراســة من بعض رجال الانكشارية تكمل نظام حراسة الأحياء وهــذه الأبواب ــ التى كان من السهل إغــلاقها بأقفــال خشبية (ضبة) ــ لم تكن فى الحقيقة مخصصة للقيام بأى دور دفاعى أوقات الحرب وإنما فقط لتأكيد الأمن الليلى بمنع تجول اللصــوص الطارئين ، فما أن كان يحل الليل حتى كانت تغلق أبواب الحارات ، فـكان على أولئك الذين يرغبون فى التنقل فى تلك الســاعة أن يحملوا الفوانيس . ولم تــكن البوابات تفتح إلا لأبناء الحارة نفسها ولزوارهم المعروفين منهم مقابل جعل متواضع للبواب . وكان هذا النظام يمكن السلطات من مراقبة تحركات الأشخاص الذين ترتاب فيهم ، فمثلا ، ما أن شاع الخبر عام ١٧٢٩ بان بعض العسكر الهاربين قد دخلوا درب المحروقى عن طريق القفز

من فوق الجدران حتى أغلق الدرب وفاشت البيوت بيتا بيتا وتم استجواب البواب وظل الحى معزولا طيلة يوم كامل مع مافى ذلك من مضايقة شديدة لسكانه(١٦) .

وبخلاف تلك العطاءات الضئيلة والطارئة التى كان البواب يحصلها من الزوار وبخلاف العطاء الإضافى الذى كان يمنح له وقت توزيع التركات(١٧) فقد كان البواب - فيما يبدو - يحصل على أجره من قاضى الطائفة . من حصيلة الضرائب التى كانت تحصل من الميسورين من أهل الحى(١٨).

كان انفصال أحياء المدينة بالغ الفائدة أثناء الاضطرابات، فما أن كانت تلوح فى الأفق نذر حركة عصيان أهلية أو تمرد عسكرى ، حتى كانت تغلق الأحياء ــ مما كان يحقق فائدة مضاعفة ، فهو من جهة يضمن حماية الأهالى ، ومن جهة أخرى يعوق حركة المتمردين ، وعند الجبرتى نرى تلك الجملة ذات المغزى تتردد فى أوقات الأزمات : « أغلق الناس الدكاكين والدروب » (١٩) . ومع ذلك فإن وجود الحارات كان يسبب للسلطات أضراراً خطيرة ، إذ كان بإمكان الثائرين أن يتحصنوا بداخلها ، وبهذه الطريقة أغلق المتمردون عام ١٣ ــ ١٦١٤ ــ وهم عسكر كانوا فى طريقهم إلى اليمن ــ على أنفسهم أبواب حى باب النصر حيث كانوا يقيمون وتحصنوا بداخله ولم يمكن التغلب عليهم إلا بصعوبة بالغة(٢٠).

وقد ظل الميل إلى العصيان ـ فى أحياء معينة من المدينة ـ قويا حتى نهاية القرن الثامن عشر ، كما أن كثرة حوادث العنف والإخلال بالأمن التى ميزت العقود الأخيرة من الفترة العثمانية ، دفعت الجماعات القائمة على تجمعات حرفية أو دينية أو إثنولوجية (جنسية) على أن تتخذ وسائل خاصة بها للدفاع الذاتى . ولهذا أنشىء فى عام ١٧٢٠ سور لعزل الحى الأفرنجى وتم إنشاء بوابة له عام ١٧٥٧ ، ولهذا

أيضا فعندما شيد الأمير يوسف لنفسه قصراً بالقرب من بركة الفيل عام ١٧٧٧ وشق هناك شارعا واسعا للمرور ، إحتاط لنفسه بأن أنشأ للقصر بابا سرياحصينا(٢١) . وإذا كان الفرنسيون قد عملوا أثناء احتلالهم لمصر على إزالة أبواب الشوارع والحارات فى القاهرة ، فإنهم كانوا يفعلون ذلك لأسباب استراتيجية ، فقد كان وجود وسائل الدفاع الداخلى هذه يشكل أخطاراً جسيمة بالنسبة لحفظ النظام ، وذلك ما يؤكده بوضوح تلاحق الثورات بالقاهرة(٢٢) .

والآن ، لنا أن نتساءل . إلى أى حد إذن كانت تلك الخلايا البشرية الأساسية للحياة فى القاهرة تشكل أقساما إدارية ؟ لقد كانت الحارات تخضع لسلطة شيوخ الحارات ، وكان يعاون كلا منهم نقيب أو أكثر كما توضح وثائق الأرشيف . وهذه البنية تطابق نفس بنية الطوائف الحرفية ، ويمكن أن نفترض أن الحارة كانت بنية موازية لبنية الطائفة ، إحداهما تقوم على الحرفة والأخرى تقوم على مقر السكن وهما متكاملتان كما يبين ذلك بجلاء توزيع الحارات على خريطة القاهرة . لم يكن إذن ثمة إنفصال بين النظامين بل لقد كان هناك تكامل بينهما . فكان من الممكن أن يكون شيخ الحارة ـ أحيانا ـ هو نفسه شيخ الطائفة المسيطرة فى الحى ، تلك مثلا هى حال حجاج محمد شيخ البرادعية الذى كان فى نفس الوقت ـ عام ١٧٧٧ ـ شيخا لحارة الدراسة ، وحال حجاج موسى عام ١٧٩٨ حين كان شيخا لطائفة النجارين وشيخا لحارة الحبالة فى نفس الوقت(٢٣) .

وليس لدينا من المعلومات مايجعلنا نعرف على وجه الدقة طبيعة الدور الذى كان يقوم به مشايخ الحارات . لقد دعوا ـ أثناء الاحتلال الفرنسى ـ إلى المساهمة الفعالة فى حفظ النظام ، تلك هى المهمة التى أوكلها إليهم نابليون عام ١٧٩٩ حين غادر القاهرة للقيام بحملته على سوريا ، وهذا ما يتفق مع الالتزامات التى نفذها المشايخ

منذ قيامهم بإحصاء النفوس فى ٣١ أكتوبر ١٧٩٨ . ومنذ ذلك الحين أصبحوا بمثابة ضامنين للأهالى من أبناء أحيائهم ومسئولين عن أى اضطراب قد ينشأ فيها. وعندما فكر الفرنسيون فى عمل إحصاء للمولودين والمتوفين أوكلوا هذه المهمة إلى مشايخ الحارات ، تعاونهم فى ذلك القابلات والمحدين(٢٤) . هذا عن دورهم وقت الحملة الفرنسية ، لكن المعلومات التى لدينا عن القرنين السابع عشر والثامن عشر لاتسمح لنا إلا ببعض الافتراضات عن وظيفة شيوخ الحارات . ويمكن الافتراض أن دورهم كان يماثل — بلا شك — التزامات رجل الشرطة من حفظ النظام ومراقبة العناصر المشبوهة أو « الغريبة » ، وبحكم اتصالهم المباشر بالأهالى فقد كانوا فى مكان يسمح لهم أن يلعبوا دوراً إدارياً . وهكذا فقد كانوا يدعون للاشتراك فى تصفية تركات « الخاضعين لإدارتهم » وفى مقابل ذلك كانوا يحصلون على عوايد (أو خدمة) تعادل ٢ أو ٣ ٪ من مجموع التركة . وعموما فإن مشايخ الحارات كانوا واسطة اتصال بين السلطة والرعايا وهو نفس الدور الذى كان يلعبه شيوخ الطوائف الحرفية كما سبق أن ذكرنا . ويجب أن ننظر إليهم فى هذا الخصوص — بلا شك كأعيان وممثلين لأحيائهم أكثر من اعتبارهم مجرد أناس قائمين « بدور إدارى » .

لكن هذه البنيات لم تحدد ولم ينتظمها سلم إدارى إلا فى القرن التاسع عشر ، فعلى سبيل المثال لم يرد ذكر لشيخ مشايخ الحارات إلا فى عام ١٨٠٣ ، فى مؤلفات الجبرتى .

وكانت هذه الأحياء فى النهاية — كمقر مزدحم بالسكان — تعبر عن نفسها بمظاهرات دينية وجماعية ، ولا يمكن اعتبارها بحال أقساما إدارية بالمعنى الصحيح للكلمة ، وسوف يكون من العبث فى هذا المجال أن نتحدث عن شكل ولو ضئيل لإدارة ذاتية حضرية (لها اهتمام بالمرافق والبلديات) على نحو ما . لقد ظلت القاهرة بوصفها مدينة تدار من أعلا ، على يد السلطات الحاكمة .

٢ — إدارة (حكومة) المدينة :

لم يكن بالقاهرة العثمانية ما يمكن أن نعتبره إدارة ذات صبغة حضرية إلا الوالى . أما المسئوليات التى تتصل بالمجالين الأساسيين للمدينة : مجال حفظ النظام ومجال المرافق فقد كانت موزعة بين سلطات « أهلية » ما كانت لتهتم بالقاهرة على وجه الخصوص إلا لكونها مقرا للحكومة ، ولأن مشكلات التنظيمات المختلفة بها كانت ذات أهمية خاصة .

ا — الباشا :

كانت السلطة التى فى حوزة الفرق العسكرية تخسف بجانبها سلطة ممثلى الباب العالى، ومع ذلك فقد ظلت فى حوزة الباشوات وسائل عمل كافية ، كفيلة بأن تمكنهم من أن يقوموا بدور مؤثر عندما يضطرب الأمن ويختل النظام بالقاهرة . ومهما كانت محدودية تأثير تلك السلطات ، إلا أنهم ظلوا — من وجهة النظر هذه — هم السلطة العليا التى على بقية « القوى » أن تعتمد عليها حتى ولو كانوا فى واقع الأمر يستخفون بها . وهذا ما كان يبدو بوضوح متزايد بدءاً من القرن السابع عشر . وحيث أن المحافظة على النظام كانت تشغل هؤلاء الباشوات بالدرجة الأولى ، فقد كانوا كثيراً ما يتدخلون لحل الصعوبات التى تهدد باضطراب النظام ، كما حدث على سبيل المثال أثناء أزمات الأسعار وندرة المواد الغذائية التى أدت لكثير من الحركات الشعبية . ففى عام ١٦٧٨ عندما بلغ ثمن أردب القمح ١٨٠ نصف (فضة) مما زاد السخط ، أمر عبد الرحمن باشا بأن يباع الأردب بـ ١٣٠ فقط ومع ذلك انفجر العصيان وأشعلت الحرائق فى الدكاكين ومخازن الحبوب فى الرميلة ، وعندئذ أرسل الباشا الزعيم لإعادة الهدوء ، لكن ذلك لم يؤد إلا إلى سقوط ١٣ قتيلا . والأمثلة على مثل هذا التدخل كثيرة .

أما فيما يخص القاهرة نفسها كمدينة ، فقد أولى الباشوات اهتماما بشئون المرافق أكبر من اهتمام الأهالي أنفسهم بهذه الشئون إذ يبدو أن مثل هذه الأمور في ذلك الوقت لم تكن تشغل بالهم . وعلى سبيل المثال ، فقد أمر محمد باشا (١٦٠٧ — ١٦١١) بإزالة نتوءات الأرض من كل شوارع القاهرة حيث كان تراكم الأتربة والقاذورات قد أدى إلى مشاكل حقة . كما أمر مقصود باشا (١٦٤٢ — ١٦٤٣) بحفر الخليج الحاكمي والخليج الناصري اللذين تهددها تراكم الطمي ، وبعد ذلك بعدة أعطى محمد باشا — آخر — (١٦٥٢—١٦٥٦) أوامره إلى نظار المساجد بالقاهرة بتبييض هذه المباني مما جعل الناس يطلقون عليه اسم « أبي النور محمد » كما ارتبط اسم حسين باشا (١٦٧٤ — ١٦٧٥) بترميم العيون التي تهدمت من الكوبري القريب من الجيزة ، وأخيراً فإن محمد باشا — ثالث — (١٦٩٩ — ١٧٠٤) هو الذي أمر بهدم الدكاكين والسقوف من الأسواق كي يوسع الشوارع وهو الذي أمر كذلك بحفر أرض الشوارع وتسويتها . ولم يفتر حماس الباشوات في مجال البلديات إلا في القرن الثامن عشر وانتهى الأمر بانطفاء هذا الحماس نهائيا (٢٧) .

ب — أغوات الإنكشارية :

منذ بداية الاحتلال العثماني لمصر — عهد السلطان سليم إلى أوجاق الأنكشارية بمهمة حراسة المدينة والقلعة . وإلى تلك المهمة يعود سبب تسميتهم «مستحفظان» (أي الحراس) تلك التسمية التي أصبح يشار بها إليهم في مصر عادة ، في الوقت الذي كان يطلق عليهم فيه اسم يانيشاريا أو ينكيشاريا (وبالتركية : ينيشرى) ونتيجة لهذه المهام الموكولة إليهم . كان على الانكشارية أن يقووا من نفوذهم وسلطتهم لحد أصبحوا معه — عند حوالي نهاية القرن السابع عشر — العنصر العسكري والسياسي المسيطر في مصر . وكان لقائدهم أغا مستحفظان الصدارة على قواد بقية الأوجاقات .

بل كان هو بالفعل قائد جيش مصر وكان من مهامه على وجه الخصوص أن يقوم بدور الشرطة فى القاهرة وضواحيها (٢٨) .

وفيما بعد انتقلت السلطة الحقيقية فى أوجاق الإنكشارية إلى يد كتخدا (ملازم) الأوجاق . وإن ظل الأغا يحتفظ بسلطات البوليس التى سبق أن تولاها . وعند مجىء الحملة الفرنسية كان الانكيشاريون كما يذكر مارسيل Marcel يقومون بمهمة الحفاظ على الأمن العام . وكان اغاهم يقوم بمهام عسكرية وإدارية وكان يقوم على وجه الخصوص بدور الشرطة فى المدينة فى كل الشئون التى لاتخضع لسلطة المحتسب الذى لم تكن اختصاصاته لتتعدى القيام بدور الشرطة فى شئون التجارة . أما اختصاصات الأغا فقد امتدت لتشمل الأشقياء من كل نوع واللصوص ، والعاهرات والذين يبيعون الخمور سراً أو يقومون بما يعكر صفو الأمن (٢٩) وبصفة عامة فقد كان أغا الإنكشارية يمارس دور شرطة النهار بينما كان الوالى يقوم بدور الشرطة الليلية .

وقد أدت تلك السلطات التى حازها الأغوات فى مجال الأمن ، والتى كانت تزيد كثيراً وقت الأزمات ، حين كانت الحكومة وقتها تعطيهم نوعا من التفويض العام بالسلطة ، أدت إلى أن يتدخل هؤلاء المسئولون الكبار فى شئون بلديات ومرافق القاهرة . ويمكن أن يوضح لنا ذلك تلك العلاقات التى كانت قائمة بين الأوجاق والطوائف الحرفية بالإضافة إلى سيطرة الأوجاق على عدد من هذه الطوائف منافسا بذلك المحتسب . فعندما أوكل إلى على أغا عام ١٧٠٣ — بتكليف من السلطات العليا — حل المصاعب الناجمة عن الأزمة النقدية وندرة المواد الغذائية انتهز هو تلك السلطات المطلقة التى خولت له ليوجه اهتمامه إلى مشاكل «المرور» فى شوارع المدينة فأمر بإزالة الأتربة التى تراكمت والتى بلغت طوال ذراعين فى بعض الجهات كما أمر بإزالة « مصاطب الدكاكين » التى تعوق الطريق . وعندما حصل عام ١٧١١ على

نفس التفويض مرة أخرى وبسبب أزمة « سياسية » هذه المرة فقد عمل هذا الأغا نفسه على تنظيف الشوارع وغسل المنشئات العامة (مآذن المساجد — الأسبلة — المدارس . . .) كما توجه إلى المناطق التى دارت بها المعارك التى تسببت فى هدم الكثير من المبانى . وأمر بإزالة الأنقاض وإعادة بناء ما تهدم . وكان للرعب الذى توحى به شخصيته القوية أثره مما جعل اوامره مطاعة على الفور . ولكن عند قرب نهاية القرن . ومع أضمحلال نفوذ الانكشارية ، كان من الواضح أن هذا النوع من التدخل قد أصبح نادرا ، وقد لاحظ الجبرتى وهو يشير إلى المبانى التى شيدت بالقرب من بولاق — فى فترة على بك — وإلى الاهمال الشديد من جانب الأهالى الذين كانوا يلقون بالفضلات فى النيل مما كان يهدد بتغيير مجراه أن آخر حاكم شغل نفسه بهذه المسائل هو الرحمن باشا أغا مستحفظان وأن أحداً بعده لم يلق بالا على الإطلاق لهذه الأمور لدرجة أن الطرق التى كانت تؤدى إلى بولاق ، انتهى بها الأمر أن سدت تماما بسبب ماتكدس فيها من فضلات . ومع ذلك فإننا نعود لنرى سالم أغا عام ١٧٨٦ يأمر بإعادة فتح بوابة جامع السلطان حسن المطلة على سوق السلاح . وهى البوابة التى ظلت مغلقة منذ أحداث ١٧٣٦ مما كان يضطر المصلين أن يذهبوا عن طريق الرميلة كما أمر بهدم الدكاكين والمبانى الطفيلية التى كانت قد قامت هناك (٣٠) .

ح — الوالى .

كانت وظيفة والى القاهرة — والذى كان يسمى أيضا زعيم (وبالتركية صوباشى) أقل مرتبة من الأغا ، ومع ذلك فإن السلطة التى كان يحوزها كانت لها مسحة حضرية (أى ذات صلة بشئون المرافق والبلديات) محصورة داخل القاهرة وكان الوالى يعين — فى الواقع — من قبل الأغا الذى يعهد إليه بمهمة الحرص على كافة الشئون البوليسية فى داخل القاهرة . أما بالنسبة لبولاق ومصر القديمة فقد كانت هذه الشئون من اختصاص « زعيمين » آخرين وكانت مهمة الزعيم على وجه الخصوص ،

التأكد من أن حراسة مختلف الأحياء مؤمنة جيداً، وأن النظام يسود المدينة. وكان الوالى يقوم بجولات ليلية تعيد إلى الأذهان جولات سلفه فى العصر المملوكى « والى الطوف » الذى كانت اختصاصاته تماثل نفس اختصاصات الوالى التركى. وكان من سلطة الوالى أن يعاقب المخالفين بالغرامات أو بعقوبات أشد، لكن لم يكن من حقه مطلقا أن يصدر حكما بالإعدام. وكان يصحبه فى فى جولاته النهارية والليلية عدد من الجنود. وكان مخولا أن يحصل بعض العوائد من الأفراد الداخلين فى مجال سلطته ومن بين هؤلاء الفتيات اللاتى يحترفن البغاء.

وكانت اختصاصات الوالى العادية تشمل على وجه الخصوص تنظيف ترعة القاهرة ومكافحة الحرائق. وعند حدوث كارثة، كان الوالى يتوجه إلى مكان الحادث مع ممثلى عدد من طوائف مهنية معينة، وبالذات « السقائين والهدادين ». وفى هذا المجال أيضاً كان الوالى يقوم بنفس اختصاصات سلفه « والى الطوف » الذى يشير إليه المقريزى مصحوبا « بالسقايين والنجارين والقصارين والهدادين » الذين عليهم الدور فى الخدمة لمكافحة الحرائق الليلية بالمدينة ولإطفاء النار.

د — المحتسب

كانت وظيفة المحتسب أيضاً تتصل بشئون البلديات والمرافق، ولكن اختصاصات المحتسب اقتصرت فى الفترة العثمانية على مجال الاقتصاد. وكان يخضع لرقابته عدد معين من الطوائف الحرفية المتصلة بالغذاء. وكان المحتسب يراقب الأوزان والمقاييس والأسعار فى الأسواق الرئيسية حيث تباع المواد الغذائية وكان يقوم بجولاته فى المدينة فى شكل موكب مهيب لفت على الدوام أنظار الرحالة وكان يصحبه فى موكبه كثيرون من بينهم على وجه الخصوص حاملو الموازين، وكان يوقع العقوبات الجسدية على المخالفين. ومع ذلك فإن مكانة المحتسب فى السلم الإدارى كانت بالغة التواضع وكذا

الدخول التي يحصل عليها من وظيفته تلك وقد أدى به فيا مضى إشرافه على أصحاب الحوانيت إلى الاهتمام بمشاكل البلديات كنظافة الشوارع وتأمين حرية المرور داخل الأسواق، ولكن اختصاصاته تلك في العهد العثماني أصبحت مجرد ذكريات جهد أحد المحتسبين النشطين؟ — وهو مصطفى كاشف كرد — أن يبعث فيها الحياة في عهد محمد علي - لقد أراد أن يجبر الأهالي على كنس الأسواق ورشها بصفة دائمة وأمر بإضاءة الفوانيس على أبواب البيوت وبتعليق فانوس على باب واحد من كل ثلاثة دكاكين وقد أثارت هذه الأوامر وغيرها معارضات قوية لحد اضطر معه الباشا أن يلزم موظفه النشيط بالتزام الأمر السائد وبأن يقتصر على القيام فقط بنفس اختصاصات سابقيه.

وعندما نأخذ في اعتبارنا ضعف هذا الإطار الحضري وعدم كفايته، فسوف نرى أن تلك الامتيازات — أو الأوضاع الخاصة — التي حصلت عليها بعض طوائف الشعب تسد — على نحو ما — كسباً للسلطات الحاكمة التي تخلصت بهذه الطريقة من أعباء كثيرة من المهام الإدارية التي كان عليها أن تقوم بها. لقد كان « الذميون » يخضعون لإشراف رؤسائهم الدينيين. كما كانت الجاليات « الأجنبية » كالمغاربة والأتراك والسوريين على سبيل المثال يخضعون بالمثل لمشايخ اختيروا من بينهم، وكان الزعماء الدينيون وشيوخ الجاليات هؤلاء يلعبون — بين السلطة وتلك الأقليات — نفس الدور الذي كان يلعبه شيوخ الطوائف الحرفية وشيوخ الحارات : أي دور ضباط الاتصال بين السلطة والتنظيمات الحرفية والجغرافية القائمة، وكان هذا « الانفصال » عن ولاية السلطة الشرعية يمثل - إلى حد ما - نوعا من الضمان لايستهان به في أوقات كانت الأمور فيها مضطربة لحد اضطرت معه جماعات أخرى أن تحاول الحصول لنفسها على امتياز مماثل، فلهذا السبب، حاول رجال الأزهر أن يحصلوا على اعتراف بحق الأزهر - تلك « الكاتدرائية الإسلامية » - في معاملة

خاصة . ففي عام ١٧٧٧ - وعقب حوادث وقعت بين بعض الأمراء وبعض الطلبة المغاربة الذين كانوا مدعومين من الازهر - طلب المشايخ أن يصبح محظوراً على الأغا والوالي والمحتسب منذ ذلك الوقت أن يمروا في حي الأزهر مما حقق للشيوخ والطلاب امتيازا حقيقياً أمام السلطات التي كانت تقوم بدور البوليس والإدارة بالقاهرة . ولكن هذا الامتياز لم يحظ بالاحترام إلا لمدة أيام (٣٣) ، ودائما مانرى الأزهر يواصل محاولته الحصول على إعفاء - ولو جزئي على الأقل - من النظام العام حتى أن إدارة الحي - في بداية القرن التاسع عشر - (الحسبة والأحكام بخط الأزهر) أصبحت من اختصاص ممثلين خاصين هما في ذلك الوقت كما يذكر الجبرتي السيد أحمد الذي يقال له جندي المطبخ وابن أخيه . (٣٤) وهكذا بدا أن المدينة كانت تتحلل إلى خلايا تتمتع كل منها باستقلال ذاتي .

ثانياً : الوظائف الحضرية (المتصلة بالمرافق والبلديات)

عندما نضع في اعتبارنا هذا العدد الضئيل من الأجهزة المتصلة بشئون البلديات - والتي تستحق بالفعل هذا الوصف - فسوف يبدو لأول وهلة أن الفوضى كانت تعم حياة المدينة . ومع ذلك فإن شئون البلديات كانت تؤمن عادة بفعل ميكانيزمات ذاتية وشبه تلقائية في غيبة تلك الإدارات المتخصصة .

١ - النظام العام

لم يكن تدخل الباشا وأغوات الإنكشارية في شئون النظام العام أمراً طبيعياً معتادا ، بل كان يحدث عادة فقط وقت الأزمات ، كحدوث فتنة داخل الجيش أو تنازع بين القوى أو عند حوادث العصيان الشعبية . وكانت شئون البوليس العادية تدخل في اختصاص الأغا وكان يقوم بها نيابة عن الوالي ورجاله .

وكان والى الشرطة يقود جنود الانكشارية المتمركزين بالقاهرة للمحافظة على النظام . وكان يصحبه عدد منهم فى جولاته . أما الباقون فكانوا موزعين على نقط صغيرة تنتشر فى كل أنحاء المدينة . وكانت هذه النقط تحمل اسم قلق ويقودها صف ضباط برتبة بلوكباشى — وكان جندى الانكشارية الذى يخدم بها — وكان ذلك يتم بالدور فيما بينهم — يسمى نوباتجى . وكانت هذه النقط مكلفة على وجه الخصوص بضمان وتأكيد الأمن فى أحياء المدينة (٣٥) .

وكان مركز بوليس القاهرة يوجد فى قلب المدنية بجوار باب زويلة مباشرة . وهناك كان مقر سكنى الوالى بالقرب من سوق القوافين وهو سوق كبير مغطى بناه رضوان بك اتجار الأحذية أمام باب زويلة . ويذكر كتاب وصف مصر أن فى هذه المنطقة كان يوجد بيت الوالى وبوابة الوالى حيث كان يقوم بحراسته الجنود فى شارع صغير يؤدى إلى قصبة رضوان على الشمال عند المجىء من باب زويلة . وربما كان وجود الوالى قريباً من هناك هو الذى يفسر لنا كيف أن باب زويلة ظل المكان الذى كانت تنفذ فيه أحكام الإعدام حيث كانت تعلق رءوس للشنوقين حسب تقليد — والحق يقال — بالغ القدم . وهناك علقت رأس آخر سلاطين المماليك طومان باى بعد مدة قصيرة من هزيمة مصر على يد العثمانيين . وفوق السور الحديدى لسبيل فرج بن برقوق، وفى عهد العثمانيين قضى كثير من المحكوم عليهم بالإعدام هناك آخر لحظات عمرهم سواء كانوا من كبار الشخصيات أمثال أحمد باشا « الخائن » بعد فشل تمرده ضد السلطان عام ١٥٢٤ وإبراهيم باشا الذى ذهب ضحية تمرد العسكر عام ١٦٠٤ وعلقت رأس كل منهما على باب زويلة — أو سواء كانوا مجرد أمراء أو عسكر لاقوا حتفهم نتيجة انقسامات ونزاعات داخلية ، أو مجرد أناس أدينوا من قبل « القانون العام » كتلك السيدة التى قبض عليها عام ١٨٠٢ لأنها سرقت ملابس من أحد الحمامات ، وقد شنقت هى الأخرى عند باب زويلة

(٣٦) . وبلاشك فإن وجود الوالى فى هـــذه المنطقة — والذى خلف أثره على طبوغرافية الحى عن طريقة حمام يسمى الوالى على سبيل المثال — يفسر لنا تلك التسمية : « باب المتولى » التى أطلقت على باب زويلة إذ كان يطلق على قائد الشرطة أحيانا اسم متولى الشرطة وهى التسمية التى نعثر على مثلها فى دمشق (٣٧) . ويبدو أن الفكرة التى تقول إن أصل هذه التسمية تعود إلى سبب دينى هو تقديس أحد الأولياء (والى أو متولى القطب) كان يقيم هناك — يبدو أن هذه الفكرة لم تظهر إلا فى القرن التاسع عشر كما أن (السكركول) الذى أشار إلى وجوده على باشا مبارك بجوار مسجد الطلائع عند بداية قصبة رضوان تجاه باب زويلة كان هو بلاشك أحد البصمات التى تركتها إقامة الوالى على هذا الحى (٣٩) .

وعلى العموم ، فإذا نحن نحينا جانباً فترات الاضطرابات السياسية التى أصبحت أكثر تكرارا فى القرن الثامن عشر . فإنه يمكن القول أن النظام كان يبدو مستتبا بطريقة مرضية لمدة تقرب من الثلاثة قرون من السيطرة العثمانية ، ومهما كانت أخطاء هذه الشرطة التى تتهم أحيانا بالرشوة والقسوة ، فإنها كانت فعالة لحد كاف ، كما أن الاحتياطات المضاعفة التى أتبعت لمنع نشاط اللصوص — وخاصة أثناء الليل — (كإغلاق الحارات وجولات الوالى) قد هيئات لسكان القاهرة أمناً نسبياً . ولا يذكر مؤرخو هـــذه الفترة — وهم الذين يميلون إلى سرد الحكايات الطريفة من هذا النوع — إلا بعض حوادث تعد قليلة إذا ما قورنت بأحداث عام ١٦٤٢ حين وقعت المدينة خلالها فريسة لعصابات اللصوص (المناسر) الذين عاثوا فى مختلف الأحياء دون رادع يذكر . وعندما أمسكهم الناس تركهم الوالى يهربون مقابل رشوة . لقد كان الأمر بشعاً لحد شاذ فقد نهب ٤٨ دكانا فى طولون مما تسبب فى خسائر كبيرة ، وعندئذ ذهب التجار المغاربة يشكون للباشا مهددين برفع شكاواهم إلى

السلطان إذا لم يعزل الوالى ، فعين الباشا والياً جديداً قام بتعقب اللصوص وألقى القبض على عدد منهم وعاد الأمن إلى القاهرة ، لكن ابن أبى السرور الذى أفرد لهذا الحادث صفحات عدة يحدثنا بعد ذلك عن الأمن التام الذى كان يسود القاهرة أثناء الليل « كثرة الأمن بها بالليل » كاحدى ميزاتها ، فقد كانت شدة الولاة وقسوتهم تجعل بقاء اللصوص مستحيلا ، وكان بامكان الناس أن يذهبوا أثناء الليل إلى أعمالهم فى الأسواق والشوارع (٤٠) .

٢ — التنظيم (إدارة الطـرق)

ظل انشغال الحكام بالأمور التى تمس تنظيم الطرق لايتجاوز حداً متواضعا ، كتنظيف الشوارع أو إزالة الأنقاض التى تهدد بسدها . كما كان هذا الاهتمام بالغ التقطع لحد لم يكن لهذه المشاكل معه أن تصل إلى حلول مرضيـة ، واستوجب الأمر أن يقوم السكان القريبون من شواطىء النيل بصب الماء وكنس الشوارع ورشها مما يحول دون أن تسبب الأتربة فى مضايقة الناس . وعندما حمل الشعب السلاح عام ١٧٩٨ عند مجىء الفرنسيين وأسرع الناس إلى المتاريس التى أقيمت فى بولاق ، وعندما لم يعد بالقاهرة سوى النساء والأطفال والعجزة أصبحت الشوارع قذرة إذ لم يعد ثمة من يكنسها أو يرشها . كما أن فى تكرار النداءات من جانب السلطات — فى الأوقات العادية — بالتزام النظام حتى يمكن تأمين « الكنس والرش » ما يجعلنا نفترض أنه حتى فى هذه الأوقات العادية كثيراً ما كان الناس يهملون هذا الأمر ومع ذلك فما لاشك فيه ، أنه يمكن القول بأن الحال فى الأسواق الكبرى التى يصفها الرحالة دائما بأنها نظيفة ومعتنى بها كانت غير الحال فى الشوارع الصغيرة والمتعرجة فى الأحياء السكنية التى كان تنظيفها بالغ الصعوبة . ومن هنا كانت تلك الانطباعات المتعارضة — ظاهريا — لأولئك الرحالة فعلى سبيل المثال وصف كلير Kleber عام ١٧٩٨ شـارع « سوق القواقين جنوب باب زويلة » بأنه

« واسع ، نظيف ، جيد التنظيم ، ومغطى جيداً .. » ومقابل ذلك نجد أن القاهرة في رأى دوجيرو Doguereau ليست سوى « لوحة منفرة ، قبيحة لحد مرعب ، وتنقصها النظافة .. « ٤٢ » وحول هذا اللغى نفسه كتب الشيخ حسن الحجازى « المتوفى عام ١١٣١ هـ - ١٨ - ١٧١٩ م » هذه الأبيات وهي إن كانت تميل للمبالغة بعض الشيء إلا أنها مع ذلك ذات دلالة :

حارات أولاد العرب سيما صوت من السكرب

بولا وغائطـا كـذا ترب غبار سو أدب

وضجـة وأهلهـــا شبه عفاريت الترب

وقد كان ضيق غالبية الشوارع يجعل من الصعب إخلاؤها من الأنقاض والقاذورات التى تتراكم فيها من كل نوع ، بالإضافة إلى الأتربة التي تعد واحدا من جروح القاهرة التى لاتندمل ، وقد كان ذلك كله يؤدى إلى ارتفاع بطيء ولكنه مزعج لمستوى أرض الشوارع . ولعلاج الأمر . كان لا بد من « تطهير » الشوارع . تطهير بمعنى الكلمة — على فترات منتظمة . وهذا ما كان يقوم به بين حين وآخر بعض الحكام الذين كانت تشغلهم على وجه الخصوص مسائل الصالح العام . وحين أمر محمد باشا (١٦٠٧ — ١٦١١) — كما سبق أن رأينا — بإزالة الأرض التى تكدست أرفق قراره بتبرير بادى الغرابة ، فقد أدعى — حسبما قال — أنه أراد أن يزيل الأرض التى وطئتها أقدام العصاة الذين رد إليهم صوابهم . وليس أقل من هذا دلالة أن يخصص الشيخ عبد الله الدنوشارى أبياتا عدة لهذا الإجراء الذى يتصل ببساطة بالشئون الصحية . وبعد ذلك بحوالى قرن (١٧٠٣ — ١٧٠٤) امر محمد باشا — آخر — بإزالة الأرض التى تكدست في الشوارع حتى تبين أساسات الجدران وتمت إزالة مالايقل عن ذراع من أرض الشوارع لكن مستوى الأرض كان يرتفع من جديد في فترات التوقف ، وبعد ذلك علينا أن ننتظر حتى عام ١٨١٨

لكى نرى محتسباً نشيطاً لدرجة غير عادية من موظفى محمد على يلزم القاهريين بأن يزيلوا من الشوارع الأكوام التى تهدد بمنع المرور منها (٤٤) وبرغم مبادرات السلطات هذه، فقد ظلت القاهرة عرضة للردم تحت الأنقاض كما يوضح ذلك منشئات العهد العثمانى التى تبدو واجهاتها كما لو كانت مدفونة تحت الأرض والتى تختفى أبوابها أحيانا حتى النصف بحيث لم يكن من السهل الوصول إليها إلا بواسطة سلم (٤٥) وقد سبق أن ذكرنا أن بعض الباشوات والأغوات وخصوصاً محمد باشا السلحدار « أبو النور » وعلى باشا وعلى أغا قد ذهبوا إلى حد الأمر بغسل واجهات المنشآت العامة فى القاهرة وهو أمر يتجاوز بوضوح ولحد بعيد كل الاهتمامات الحاضرية المعتادة بين حكام القاهرة .

وكان الخليج الذى يخترق القاهرة من منتصفها والذى كان يستخدم كمجارى حايلة العام وكمصدر للمياه أيام الفيضان — كان هذا الخليج رغم كونه أكثر حيوية لحياة المدينة باقى للأسف نافس الإهمال لقد كان من اختصاص الوالى العناية بالخليج على وجه الخصوص ، تلك العناية التى كان يسهم فيها الأهالى القاطنون بالقرب من شواطئه ، فكما يذكر قنصل فرنسا Damirat عام ١٧٤٦ « وكانت مصاريف إزالة الطين من الخليج تتم خصوصا على عاتق كل بيت يحيط بالخليج وحسب حصة معينة » ومع ذلك فلا يبدو أن العمل كان يتم بانتظام ، ففى حوالى عام ١٦٤٣ أمر مقصود باشا بإعادة حفر الخليجين حيث أزيل من كل منهما ذراع ونصف من الطمى أى مايقرب من المتر ، لكن تكدس الأوحال بلغ فى عام ١٨٠٨ — وبسبب إهمال المسئولين — حدا توقف معه وصول الماء فى « عز » موسم الفيضان مع كل النتائج التى يمكن افتراضها من جراء ذلك عن الحالة الصحية للمدينة وإمداداتها بالمياه (٤٦) .

وكانت إضاءة الشوارع تتم حسب تقليد بالغ القدم ، رغم أنها كانت تتوقف أحيانا دون شك . وكانت القناديل (قنديل) حسبما يذكر ابن أبى السرور تضاء

منذ منتصف القرن السابع عشر في الأسواق والشوارع . وفي الواقع فإن إيفليا جلبي يذكر طائفة تسمى « القندلجية » تضم مائتي فرد ، وكان عملهم على وجه الخصوص تزيين الدكاكين بالفوانيس أثناء ليالي المولد وليالي رمضان وكانت الإضاءة في الأوقات العادية بلا شك أكثر اقتصاداً ، وتورد حسابات الأمـــة الفرنسية Nation Ftamçaise سعر الزيت المستخدم لإضاءة قنديل الحي وقنديل بيت القنصلية . وكانت الإضاءة تقوى أثناء الأزمات ، وقبيل مجيء بونابرت كان اللصوص قد ظهروا في الضواحي وامتنع الناس عن الخروج في الليل ، عندئذ أصدر الوالي والأغا أوامرهما إلى الناس بفتح الأسواق والمقاهي بالليل وبتعليق وإضاءة الفوانيس أمام البيوت والدكاكين لطمأنة الناس ولتفادي المفاجئات . وبعد دخول الفرنسيين القاهرة بقليل أمروا بالمثل بإضاءة الفوانيس بالليل في الشوارع والأسواق بواقع فانوس لكل بيت وفانوس لكل ثلاثة حوانيت (٤٧) . ولنفس دواعي الأمن ، وكان على الناس الذين يتجولون ليلا أن يصطحبوا رجالا يحملون مشاعل ، والمشعل في العادة عبارة عن عمود خشبي مزود بقرص أسطواني من الحديد توضع به قطع من الخشب المشتعل (٤٨) . وكان حاملوا المشاعل (المشعلي – المشعلجي وكذلك الضوئي) يشكلون طائفة لا تحظى بالاحترام ، يقوم أعضاؤها عادة بأعمال لا تحظى هي الأخرى بالاحترام : نزاحين ، ومرشدين للبوليس وجلادين . (٤٩)

٣ – الخدمات العامة :

لم تكن ثمة « خدمات عامة » بالقاهرة ، وكان جلب المياه والنقل الداخلي وشئون الصحة موكلة إلى مهنيين متخصصين ظل نشاطهم بعيداً عن أي تدخل من جانب السلطات . وفي هذا المجال سوف لا نتحدث بالتفصيل عن مشكلة جلب المياه إلى سكان القاهرة (٥٠) :

وكانت القاهرة تعتمد كلية على النيل الذى كان يجرى على بعد كيلو متر من الحد الغربى للمدينة ، بينما كان الخليج المصرى لا يجلب المياه إلا لمدة الثلاثة أشهر التى تعقب الفيضان ، وكانت الآبار لا تعطى إلا مياهاً ملحة ، ولهـذا كان الناس يتزودون بالمياه الصالحة للاستهلاك وللاستعمالات المنزلية بواسطة تلك الغدوات والروحات التى لاتنقطع لحاملى المياه (السقايين) . وكان السقاءون يكافأون من قبل عملائهم . وكانت تقسيمات طائفتهم تقوم على أسس منطقية بالفعل ، فكان يوجد فى نهاية القرن الثامن عشر حسب قائمة Vincennes ثمانى طوائف للسقايين . ويبدو أن هذا التقسيم يعود إلى أسباب « تقنية » و « طبوغرافية » . كانت المياه إذن تأتى من النهر الذى كانت توجد على طوله للوردات (موردة) التى يعب من عندها السقاءون ، لذا فقد كان من الطبيعى أن تنشأ متدرجة تلك الطوائف الأربع « لحاملى المياه على ظهور الحمير » بالقرب من المداخل الغربيـة للمدينة ، فنجد أولا طائفة « حاملى المياه على ظهور الحمير » لحى باب البحر ، ثم طائفـة لحى باب اللوق ثم ثالثة فى حارة السقايين والرابعة فى قناطر السباع . وعند منتصف الحد الغربى للمدينة ، فى ذلك الحى الذى كان يحاذى عن بعد اتجاه النيل — حى باب اللوق — كانت توجد « طائفة لحاملى المياه على ظهور الجمال » .

وابتداء من هذه النقط المختلفة ، كان « سقاءو القطاعى » يحملون القرب ويسيرون على أقدامهم يوزعون المياه فى أحياء القاهرة . ولم يكن ثمة سوى طائفة واحدة تضم « باعة المياه بالقطاعى فى الشوارع » ولم يكن نشاطها يغطى القاهرة فى مجموعها فقط بل كان يغطى أيضاً بولاق ومصر القديمة . ومن الواضح أن هؤلاء الباعة لم تكن لهم دكاكين ، كما أن توزعهم الجغرافى بين قطاعات المدينة المختلفة كان مرتبطاً بتوزيع الأسبلة (سبيل) حيث كان يتزود الكثيرون منهم بمياهها : فمن بين ٢٢٦ سبيلا بينها كتاب وصف مصر كان ٨٠ منها (٣٤½ ٪) موجودين

بالقاهرة (الفاطمية) وفى قرية الحسينية وكان ٩٥ منها (٤٢٪) في الحي الجنوبي و ٥١ (٢٢٫٦٪) في الحي الغربي فيما وراء الخليج ، وهو توزيع يتفق بلا شك وإلى حد ما مع توزيع السكان . وكذلك فإن الطائفة الوحيدة لحاملي ميـاه السبيل كان مقرها حي باب زويلة . وفي مقابل ذلك فنحن نجهل في أي منطقة من المدينة كان مقر طائفة حاملي المياه المالحة التي كانت تستخدم في بعض الاحتياجات المنزليـة .

إن هـذا التقسيم المنطقي لطوائف السقايين لا يدين بشيء — بلا شك — لسلطات القاهرة التي قلما كان يشغلها أمر السقايين ، إلا عند التفكير في استغلالهم ، وليس ثمـة ما يدل على ذلك من أن التعليمات الصارمة والمفصلة في دفاتر الحسبة في القرون الوسطى والتي تؤكد على ضرورة نظافة المياه . . . قلما كانت توضع موضع التطبيق . وعلى كل ، فإنه لم يكن يبـدو أن « الموظفين » المختصين — و « المحتسب » على وجه الخصوص — يهتمون بممارسة أية رقابة في هذا المجال ، بل على العكس من ذلك ، فقد كانوا يلجأون إلى السقايين فقط عند الحاجة إلى خدماتهم للاسهام في إطفاء الحرائق ، فمنذ حدوث الكارثة ، كان الوالي يستدعي عدداً كافياً من السقايين والحدادين ، وكانت هذه الإجراءات الارتجالية تكفي في العادة لإيقاف انتشار الحرائق . وعند الأزمات ، لم يكن المتنازعون يترددون في الاستيلاء عنوة على دواب سقايين وتسخيرها مع ما في ذلك من تعريض تموين القاهرة بالمياه للخطر . وليس ثمة ما يفضح إهمال حكام مصر أثناء الحكم العثماني أكثر من تلك العناية البالغة الضآلة التي أولوها قرب نهاية حكمهم للمجرى الذي كان يجلب المياه من مصر القديمة إلى القلعة . وعندما قرر محمد علي عام ١٢٢٣ هـ (١٨٠٨ – ١٨٠٩ م) أن يعيد بناء هذا المجرى المندسي الذي كان قد تحول إلى أنقاض ، كان هـذا المجرى قد انقطع عن جلب المياه منـذ أكثر من عشرين عاماً مع ما في ذلك من متاعب جمة لسكان القلعة والأحياء المجاورة (٥١) .

أما التنقل فى داخل القاهرة وفيا بينها وبين ضواحيها : بولاق ومصر القديمة فكان يتم بواسطة ركائب تستأجر لهذا الغرض . وبفضل هذا العدد الكبير من الركائب « الجاهزة » على الدوام وبسبب اعتدال أسعار المشاوير نسبيا ، كان سكان القاهرة يستطيعون التنقل بسهولة بالرغم من اتساع المدينة ، وكانت الحمير هى أكثر هذه الركائب انتشارا وكانت مميزاتها : السرعة والقوة ، موضع امتداح الرحالين الذين أدهشتهم بالمثل كثرة عددها الذى وصل لما لايقل عن ٣٠٠٠٠ حسب تقدير شابرول Chabrol وهو تقدير لايبدو مبالغا فيه (٥٢) ويشير دوجرو Doguereau بسرور فى يومياته إلى تلك النزهات التى تتم على ظهور الحمير التى كانت تمثل لجنود الحملة الفرنسية مباهج حقيقية « كنا نذهب ، وكل منا فوق ركوبته ، نوزع البريد فى كل شوارع المدينة التى لاتسبب شمسها أى أذى .. إن هذه الدواب لممتازة فى مصر ، وهى تجرى قفزا و بنشاط لايصدق ، فى كل شارع نمر به يقابلك بعضها ، يجرى خلفها الحمار وهى تقطع المسافة الطويلة فى وقت قصير » (٥٣) وكان مكان المكاريون (الحمارون) تلك المكايات التى تفنن الرحالة فى التلاعب بنطقها (موكارى . Moucari مولكر Moulcre وأحيانا موشيرون Moucheron والأخيرة تعنى البعوضة أو الذبابة الصغيرة) - كانوا يتقاضون أجورهم حسب طول المشوار ومدته فكانوا يتقاضون من ٨ إلى ١٠ بارة للذهاب من طرف المدينة إلى طرفها الآخر ومن ٣٠ - ٤٠ بارة إذا شاء العميل الاحتفاظ بالركوبة نهاراً كاملا حسبما يذكر شابرول Chabral (٥٤) . وكانت مكانتهم الاجتماعية ضئيلة . وقد ضمنهم Nicolas إلى صفوف الباعة (المتسببين) والشيالين والحرفيين والمومسات عندما كان يعدد أبناء (الناس الدون أو الناس الأدنياء) . (٥٥) ويروى الجبرتى الكثير من الحكايات الطريفة التى تشهد على السلوك المشين الذى كان معتادا منهم وعن أسهامهم فى الخروج على التقاليد . وكان الرحالة الأوربيون - الذين لم تفتهم طبيعة الدور الذى كان

يلعبه هؤلاء فى معاقل الحريم . يطلقون عليهم اسم « ترجمان فينوس Truchement de Vénus » (رسل الغرام) .

ولم تكن الطوائف التى ينتظم فيها الحمارون تقل عن أربع طوائف ، ثلاثة « لنقل النساء والرجال » ورابعة لنقل الأشياء والأمتعة ، لكن الجمالية وعلى وجه الخصوص « الشواغرية » كانوا هم المتخصصين فى نقل الأمتعة والبضائع وكانوا يشكلون طائفة واحدة هى طائفة الجمالية لنقل الأمتعة . ولم يكن يستخدم البغال والخيول إلا الخاصة فكانت الخيول وقفاً على استخدام المماليك أما المشايخ والتجار فكانوا يستخدمون البغال ، ولم يكن من حق الأوربيين وأبناء الأقليات اليهودية والمسيحية أن يستخدموا سوى الحمير .

وكانت الحيوانات التى تؤجر تقف جاهزة فى « محطات » بمعنى الكلمة ، تقع فى جوانب الشوارع الرئيسية والأسواق « ويستطيع المرء أن يجدها على جانبى معظم الشوارع حيث يمكنه أن يمتطى واحدة منها دون أن يكلف نفسه مشقة الحديث مع أى شخص وأن يذهب إلى حيث يشاء يتبعه أحد الأولاد الواقفين هناك لهذا الغرض » (٥٦) . وكانت أهم هذه المحطات « مواقف الحمارة » و « موقف الجمال » تقع فى الواقع بالقرب من مداخل المدينة كما يقتضى الأمر ذلك . وكانت توجد عدة وكالات للحمير — « وكالة الحمير » ، حيث كانت تبيت الحمير — بالقرب من الأبواب الشمالية للمدينة وهى نقط يمر بها الجزء الرئيسى من حركة المرور بين بولاق والمدينة ويحدد كتاب وصف مصر خمسا من هذه النقط بالقرب من باب النصرية وباب الفتوح وباب الشعرية ، وكان يوجد حول باب اللوق ثلاثة أسواق للحمير كانت وثيقة الصلة بطائفة « الحمارين لنقل الرجال والسيدات » والتى كان مركزها فى درب الحجر وكذلك كانت توجد بالقرب من باب اللوق « محطة » هامة للجمال نشأت هناك بسبب وقوع المنطقة على مشارف بولاق ، بسبب مرور التجارة من

هناك مواصلة طريقها إلى باب الحرق وباب زويلة . وكان « مبرك النوق » هذا يقع بالقرب من « رحبة التين » وسوق الغلال « رقعة القمح » وهى التى كانت أهم أسواق القش والحبوب .

وفى القرن الثامن عشر كان يوجد بنفس هذا الحى « خط منزل النوق » و « درب المناخ » . وكان فى تجمع دواب الحمل هناك ما يثير إغراء السلطات عندما كانت تحتاج إلى وسائل للنقل ، وقد حاول ابراهيم بك أمير الحج على سبيل المثال عام ١٧٨٦ مرتين أن يستولى — عند اقتراب موسم الحج — على جمال المناخ دون جدوى (٥٧) وكان يوجد « مناخ الجمال » بالقرب من قناطر السباع وآخر فى الرميلة التى كانت أهم مركز لتخزين الحبوب فى القاهرة وكانت بأحيائها طائفة لشيالى الحبوب كما كان بها بالإضافة للمناخ « وكالة للحمير » وكان موقف الحمارة فى درب الأحمر يتاخم حى الأسواق بالقرب من مدخل القاهرة (الفاطمية) شأنه فى ذلك شأن كل محطات الركوب التى ذكرناها . وأخيراً فإننا نجد فى نفس قلب القاهرة (الفاطمية) محطات يستخدمها المسافرون . ويذكر كتاب وصف مصر وكالتين للحمير كانت إحداهما تقع فى نفس مكان « خان الحمير » الذى كانت تبيت فيه فى القرن ١٩ ركوبات أولئك الذين لهم عمل بالسوق كما يذكر رونيه Rhoné

أما المشاكل الصحية ، فيبدو أنها قلما كانت تشغل بال السلطات العثمانية . لذا فلم تكن الصحة العامة فى المدينة فى حالة مرضية . وإذا كان قد وجد فى زمن المماليك — على نحو ما — نظام للمجارى التى تتجمع لتصب فى الخليج — فإن هذه المجارى كانت قد انسدت كلية على وجه التقريب فى القرنين السابع عشر والثامن عشر ، دون أن يشغل أحد باله بعلاج الأمر . وهذا هو السبب فى أن شوارع القاهرة

كانت تغرق بالمياه التي تنحدر إليها من المرتفعات الواقعة شرق المدينة لتتحول فورا إلى برك وأوحال وقد ذكر جومار Jomard أن شوارع القاهرة في يناير ١٧٩٩ وبعد مطر طويل «كانت مليئة بالأوحال الكثيفة وقد بلغت الأوحال هذا الحد لأن الشوارع ليست مرصوفة ، وكانت الدهشة تستولي على المرء وهو يرى قطعة من الأرض جافة ومتربة وهي تتحول في لمح البصر إلى أرض موحلة رخوة وغيرة متماسكة »(٥٩) .

أما الخليج الذي كان يستخدم كترعة تصب منها المياه أثناء فيضان النيل ، أي من أغسطس إلى أكتوبر ، فكان يصبح بقية العام مجرد مستنقع شبه جاف ، تفوح منه رائحة كريهة وتتجمع فيه كل قاذورات مدينة وتتكدس حتى يجرفها فيضان العام التالي ، وكذلك كانت هناك بعض البرك التي تتحول في بعض الفصول إلى بحيرات حقيقية ،وكانت ثمة أماكن فسيحة وخالية ،كانت تزرع أحيانا أو تستخدم كمكان تتجمع فيه الفضلات التي تتحول إلى أسمدة عضوية مثال ذلك البرك التي كانت تتجمع فيها الدماء من السلخانات والمدابغ المجاورة . وكانت البرك ذات المياه الراكدة والتي تجلب البعوض تمتلىء بالذباب في فصل الصيف . وثمة مصدر آخر للعدوى والأوبئة ، تلك هي تلال الأنقاض التي نشأت على وجه الخصوص على الحافة الشرقية للمدينة والتي انتهى بها الأمر بأن أصبحت جبالا حقيقية كريهة الرائحة وعندما كانت تهب من جهتها الرياح في أوقات الجفاف كانت المدينة تغطى بدوامات حقيقية من الأتربة الضارة ، ففي ٧ مايو عام ١٦٩٤ — على سبيل المثال — هبت زوبعة بالغة العنف لحد غير عادي ، غطت القاهرة بموجات من الأتربة جعلت السماء مظلمة مما جعل الناس يعتقدون — وكانوا يؤدون صلاة الجمعة — أن نهاية الدنيا قد حلت(٦٠) .

وبالرغم من أن المقابر الكبرى كانت تمتد إلى شرق المدينة وجنوبها ، فقد كان يوجد البعض منها وراء الخليج ، وقد أدى اتساع المدينة فى هـذا الاتجاه إلى إدخالها — أى إدخال هذه المقابر — داخل إطار المدينة نفسها ، مثال ذلك مقابر (ترب) الجامع الأحمر ، والرويعى والأزبكية والقاصد وقد خلق هذا الوضع بالطبع مشاكل صحية على جانب كبير من الخطورة بالرغم من أن هذه المقابر كانت أقل استعمالا من المقابر الأخرى ولم يكن الناس يستعملونها إلا عندما لايستطيعون — بسبب اضطراب الأمن — أن يتوجهوا إلى المقابر التى تقع خارج حدود المدينة وهذا هو ماحدث مثلا أثناء « ثورة » ١٧١١ عندما اضطر السكان بسبب إقامة بدو أولاد حبيب فى باب النصر إلى دفن موتاهم فى المقابر المجاورة لبركة الأزبكية(٦١) ومنذ بدء احتلالهم لمصر ، منع الفرنسيون الذين اهتموا بمكافحة انتشار الأوبئة — منعوا دفن الموتى هناك وإن كانوا قد لاقوا فى سبيل ذلك مقاومة حادة من الأهالى ، ولم يقدر لهذه المقابر أن تزال نهائيا إلا فى القرن التاسع عشر(٦٢) .

وإذا أخذنا فى الاعتبار كل هذه الظروف ، بالإضافة إلى جهل سكان القاهرة لأبسط القواعد الصحية وأكثرها بدائية ، فلن يدهشنا أن نعرف أن القاهرة قد تعرضت للعديد من الأوبئة المهلكة التى حدثت فى الغالب بعد فترات المجاعات والغلاء . ففى أثناء « الوباء العظيم » عام ١٦٩٢ بلغ عدد الموتى حدا وصل معه ثمن الكفن إلى ٢٠ بل إلى ٢٥ كيسا ، وقد قدر قنصل فرنسا عدد ضحايا وباء الطاعون عام ١٧١٨ بما بين خمسة آلاف وستة آلاف يوميا فى أشد أوقات الوباء ، كما قدر العدد الإجمالى للضحايا بحوالى ٣٠٠,٠٠٠ (ثلاثمائة ألف) ، أما عدد ضحايا وباء ١٧٦٣ فقد بلغ خمسة آلاف يوميا كان من بينهم عدد كبير من الأمراء والتجار كانت تركاتهم سببا فى إثراء الكثيرين (٦٣) وبعد مدة طويلة نسبيا خلت فيها القاهرة من الأوبئة عاد الوباء يظهر من جديد أثناء سنوات الاضطرابات فى نهاية القرن

وبالذات فى عامى ١٧٨٥ — ١٧٨٦ حين وصل رقم الموتى حسب تقدير فولنى Volney إلى ١٫٥٠٠ يوميا وكذلك فى عام ١٧٩١ حين بلغ عدد حالات الوفاة مابين ١٫٥٠٠ يوميا و ٢٫٠٠٠ يوميا (٦٤) .

وكان بالقاهرة أثناء العصر المملوكى مؤسسات علاجية عظيمة بالنسبة لعصرها مثل مارستان قلاوون (٨٤ — ١٢٨٥ هـ) ومارستان المؤيد (١٨ — ١٤٣٠ هـ) الذى كان هو الآخر عظيما وإن كان قد تحول إلى أنقاض فى العصر العثمانى . وقد كان مارستان قلاوون — وربما كان هو الوحيد من بين هذه المؤسسات العلاجية التى قدر لها أن تبقى بالقاهرة ، عندما زاره ديزجينت Des genettes وبصحبته الشيخ عبد الله الشرقاوى عام ١٧٩٨ — كان فى حالة تدهور تام ، ففى هذا المبنى الواسع الذى يضم ثمانى غرف كبيرة يمكنها ان تضم ما يقرب من مائة مريض ، لم يكن ثمة — ذلك الوقت — سوى ٢٧ مريضا وأربعة مخبولين و ٢٥ سريرا خشبياً و ٥٠ سريراً حجرياً ، هى كل أثاث المبنى وقت الزيارة . ولم يكن نزلاء المارستان يلقون أية رعاية وكان يكتفى بتقديم الطعام لهم . وكان قسم الأمراض العقلية يتكون من فناءين صغيرين واحد للنساء وآخر للرجال وبكل فناء ثمانية عشرة كشكا ، ومع ذلك فإنه إذا كان هذا البناء الرائع قد أصابه التدهور التام بسبب إهمال الأتراك والمماليك — حسب تعبير جومار Jomard — فإنه يعد أحسن حظا من غيره فقد بقى منه على الأقل شىء بينما لم ير الفرنسيون من المارستان القديم (المؤيد) سوى أطلال وخرائب أهملت من زمن بعيد (٦٥) » وفيما عدا مارستان قلاوون ، لم يكن بالقاهرة سوى بعض التكايا (تكية) يعود تاريخ إنشاء معظمها إلى العهد العثمانى ، لكنها كانت مجرد صوامع للدراويش وليست مستشفيات حقيقية . ويتفق هذا التدهور فى مجال المؤسسات العلاجية — مع تدهور الطب العربى فى مصر الذى اقتصرت

ممارسته فى الغالب – فى القرن الثامن عشر – على الأجانب وأبناء الأقليات المسيحية واليهودية .

ثالثا : التحضر والبنية الحضرية

إن عدم وجود إدارة مسئولية ، نوعية ومتخصصة ، عن شئون ومشاكل البلديات والمرافق ، بالإضافة إلى تلك العناية الضئيلة التى كان يوليها الحكام لهذه الأمور ، لم يؤد إلا إلى نوع من التمزق الحضرى . ودراسة شئون القاهرة أثناء فترة الحكم العثمانى يكشف لنا فى الواقع عن ملامح لهذه الفوضى ، تبعث على القلق .

١ – فوضى المرافق :

ازدادت خطورة هذا الإهمال الإدارى بسبب تصرفات بعض الخاصة الذين كانت فكرة الصالح العام غريبة عليهم تماماً . ولم تكن السلطات لتهتم – ولا كانت بقادرة على التصدى لتلك الاعتداءات التى شوهت شبكة المرافق بالتدريج ، فلم تكن تتدخل إلا عندما تحتم الضرورة ذلك ، حين يصبح الوضع بحيث لايمكن التساهل فيه .

والأمثلة عديدة على تلك المخالفات التى ارتكبها أناس أساءوا استخدام سلطتهم للاستيلاء على « الملكية العامة » ، فعلى سبيل المثال ، قرر الأمير يوسف بك (المتوفى عام ١٧٧٧) – رغبة منه فى تجميل البيت الذى كان قد شيده فى بركة الفيل – أن يوسع درب الحمام فاشترى المنازل التى كانت تعوقه أو استولى عليها عنوة ، وشق شارعاً وأقام بوابة كبيرة ، ورغبة منه فى إنشاء ميدان تسبح أمام بيته فقد أنتوى أن يهدم مسجد خير بك حديد الذى كان يحول دون تنفيذ هذه الرغبة ليشيده فى مكان آخر ، لكنه عدل عن ذلك فى النهاية استجابة للنصيحة التى أبداها له حسن الجبرتى حين استشاره هو فى هذا الأمر ، ومع ذلك – فربما كان الأمير قد

ساهم ـ بإجراءاته تلك وعلى نحو ما ـ فى تحسين حال الطرق (التنظيم)، بينما فعل الشيخ احمد النفراوى (المتوفى عام ١٧٩٢) العكس من ذلك حين استولى ـ وكان وقتها ذا نفوذ كبير استمده من تقدير على بك الكبير له ـ على قطعة أرض تدخل فى نطاق الطريق العام ليشيد عليها بيته فى الجيزة ـ ولكن ما أن مات راعيه حتى زالت خطورته ولحق به العار وهدم منزله. وعندما ابتنى شيخ آخر ـ هو الشيخ حسن بن سالم الهوارى شيخ الصعايدة بالأزهر المتوفى عام ١٧٩٥ ـ لنفسه منزلا فى سوق القشاشين بالقرب من الجامع فإنه اعتدى على الملكيات المجاورة ولم يتردد فى هدم مدرسة السنانية كى يتخذ من انقاضها موادلبناء بيته (٦٦)، وعندما بحث حسن باشا عن «حوض» ليجعل منه نافورة فإنه رنا إلى الحوض الموجود تحت تل الكبش والذى كان يسمى «الحوض المرصود» وأمر بإحضاره ولم يعدل عن ذلك إلا لأن وزن الحوض كان من الثقل بحيث استحال نقله (٦٧).

ومن الواضح أن حوادث الاعتداءات على الملكيات العامة هذه لم تتوقف فى أية فترة، ففى عام ١٨٠٠ اقترح المهندس لوبير Lepére هدم كل البيوت الموجودة فوق قنطرة الموسكى على يد فرقة الحرس»، بل لقد كان من المعتاد أن يقوم سكان المدينة بفتح ثغرات إضافية فى الأسوار نفسها لا ستعمالهم الشخصى، وقد كتب مينو فى ٢٥ يوليو ١٨٠٠ إلى بليار Belliard قائد القاهرة يطلب إليه أن يتأكد من إغلاق هذه الفتحات ويؤكد عليه أن «أحدا من سكان القاهرة لا يجوز أن يكون له باب خاص به فى السور وتحت تصرفه» (٦٨). إن إنشاء المنازل والحوانيت فى ظهر المنشئات العامة كان أمراً شائعاً بالقاهرة، وعندما تقرر عام ١٧٨٦ مثلا إعادة فتح باب مسجد السلطان حسن الذى ظل مغلقاً منذ أحداث عام ١١٤٩ هـ(٣٦–١٧٣٧) استوجب الأمر هدم الحوانيت التى كانت قد بنيت هناك عند سفح الباب وكذا «البناية» الصغيرة والواطئة التى نشأت أمامه (٦٩) ومع ذلك فقد ظلت قائمة حول

هذا المسجد الفخم تلك « المنازل الضيقة » الصغيرة والشديــدة الانخفاض والتى كان يظن « أنها مخصصة للحيوانات الدنسة » كما وصفها جومار . وقد حدث نفس الشيء بالنسبة لأغلب مساجد القاهرة الأخرى بل وبالنسبة لأسوار المدينة التى قرر الفرنسيون أن يخلصوها عام ١٨٠٠ من كل المبانى الطفيلية التى تعوق الدفاع عنها (٧٠) .

ومما كان يعـــوق حركة المرور فى الشوارع التجارية بالقاهرة تلك « المصاطب » الحجرية والطينية التى كانت مبنية أمام المحلات والتى كان أصحاب هــذه المحـلات يجلسون عليها عادة ليصرفوا شئونهم مع عملائهم ، فقد كان عرض المصطبة يبلغ المتر بل المتر ونصف أحيانا ، لذا فان الممر الباقى من الشارع كان بالغ الضيق ، عنـدما كان الناس يضطرون أوقات الأزمات أن يقضوا الليل بالشوارع لإنهم كانوا يستخدمونها كأسرة للنوم ، وكان بإمكانهم أن يستخدموها أيضاً كمتاريس ، لذا قرر الفرنسيون عام ١٨٠٠ إزالتها من معظم الأسواق بحجة توسيع الشوارع بينما كان القصد الحقيقى من وراء ذلك هــو منع استخدامها فى حالات التمرد ، ولـكن الوقت لم يسعفهم لتعميم هذا الإجراء الذى سبب الضيق البالغ للتجار ، إذ كان عليهم - نتيجة لهذا - كما يذكر الجبرتى أن يظلوا داخل الدكاكين « مثل الفيران فى الشقوق » . وفى الواقع فإن هذه المصاطب التى طالما أثارت سخط الحكام المهتمين بشئون المرافق لم تتم إزالتها نهائياً إلا على يد محمد على (٧١) .

وفى مثل هذه الظروف ، فلن يكون من المدهش أن نجـــد شوارع القاهرة تتميز بضيقها الشديد وبعدم انتظام تخطيطها ، فيما عدا بعض الطرق الرئيسية الواسعة والمستقيمة نسبياً . ويلاحظ جومار أن اتساع شوارع القاهرة كان يبلغ من ٥ إلى ١٥ قدماً ويصل أحياناً إلى ٢ أو ٢ ½ من الأقـــدام فقط ، ويؤكـد دوجرو Doguereau أن بعضا من هـــذه الشوارع كانت لا تتسع لمرور رجلين متقابلين . وعندما طلب محمد على مشورة العلماء عن العرض الذى يجب أن يكون عليه

الشارع الجديد الذى أراد أن يشقه تجاه الموسكى أفتوا بأنه ينبغى أن يكون بعرض يسمح بمرور جمالين محملين وهـذا مايقدم صورة واضحة عن بساطة « المفاهيم الحضرية» فى هذه الفترة . وحيث أن منازل القاهرة كانت مرتفعة لحدما وتتكون فى العادة من ثلاثة أو أربعة طوابق وحيث أن الشرفات ذات للشربيات كانت توشك أن تتلامس ، فلم تكن ثمة حاجة لتغطية الشوارع بالسقوف (سقيفة) التى كانت تقام عادة لحماية الأسواق الكبرى من وهج الشمس (٧٢) ومن جهة أخرى فإن شوارع القاهرة ـ التى كانت تبنى بلاخطة وتتعرض لاعتداءات الخاصة كانت متعرجة لحد كبير . إن المحاور الرئيسية للخطة للبدئية قد التهمها ذلك التوالد السرطانى للابنية الطفيلية . كما أن الخطوط المتعرجة للشوارع تفضح ما تعرضت له تلك الشوارع الصغيرة من انتهابات ، وقد نشأ كثير من الأزقة نتيجة لذلك حين كانت تسد الشوارع نتيجة لأفعال من هذا النوع « فالزقاق هو النقطة التى يسد عندها الشارع » كما يذكر وصف مصر . وعندما نتأمل خرطة القاهرة كما يقدمها وصف مصر فسنلاحظ أننا لو قمنا بتوصيل تلك الشرائح الصغيرة من الشوارع لظهر الخط الأصلى لهذه الشوارع والذى قطعته مثل هذه البنايات إلى تلك الشرائح التى توضحها الخريطة . ويذكر تيفنو Thevenot أنه « ليس هناك بالقاهرة شوارع بالمعنى المفهـوم ، وإنما هناك فقط مجموعة من الحوارى التى تشكل دوائر ومنعطفات مما يوضح جيـداً أن كل شوارع القاهرة قد بنيت بدون أى تخطيط للمدينة فكل واحد كان يختار على هواه رقعة الأرض التى سيبنى فوقها دون أن يمنعه ماإن كان بذلك يسد الشارع أم لا » (٧٣) .

وهكذا كانت حركة المرور فى شوارع القاهرة وبالذات فى أحياء الأسواق «وهى أكثر حركة وازدحاما» بالغة الصعوبة كما يذكر أمبير Ampere عام ١٨٤٠

فلا شئ يبدو أكثر حركة وزحاما من شوارع القاهرة ، ولك أن تتصور ثلاثين ألفا من الناس يجرون أو يخبون فى حميرهم فى شوارع ضيقة ومتعرجة . إنك ما أن تدخل هذه الدوامة حتى تصم أذنيك صرخات الحمارين والمارة ، ويكون عليك أن تأخذ حذرك من أن تدوس بقدميك أولئك السيدات والأطفال الجالسين فى هدوء تام وسط كل هذه الضجة كما عليك أن تأخذ حذرك من أن تعرض جزءا من ملابسك أوحتى من جسمك لما قد يصطدم به فى أية لحظة وكم يكون الغريب الذى يجد نفسه فى شوارع القاهرة لأول مرة ضحية لقلق مستمر » (٧٤) وما أن كانت تحدث ظروف غير عادية لحد ما حتى يتضح عدم كفاية هذه الشبكة من الشوارع . ففى أثناء « الثورات » المديدة التى عرفتها القاهرة أيام العثمانيين كان ضيق هذه الشوارع يحول دون نقل المدافع إلى مسرح العمليات . وفى عام ١٨١٤ ، عندما قرر الباشا أن يمر موكب كبير لحد غير عادى احتفالا بزواج ابنته ، استوجب الأمر أن يرسل جنودا من الشرطة قبل يومين من الاحتفال ، ويهدم المقاييس ليتأكدوا من أمكان مرور العربات فى الطرق التى ينتظر ان يمر بها الموكب ولكى يزيلوا كل ما يمكن ان يعيق حركة للمرور (٧٥).

٢ — إنجازات حضرية :

عرفت القاهرة أيام الحكم العثمانى نشاطاً معمارياً مشرفاً ، وأن كان أى من تلك الإنشاءات التى تمت فى تلك الفترة لا يمكن له أن يقارن بالطبع بتلك البنايات الرائعة التى خلفها العهد المملوكى سواء فيما يتصل برحابة الأفق المعمارى أو فيما يختص بروعة التنفيذ . لكن كثرة المنشآت — حتى على هذا المستوى المتواضع — تشهد بأن روح البناء فى هذا المجال لم تختف مطلقا مع الهزيمة ، بل إن الكثير من هذه المنشآت يكشف عن وعى واضح بالحاجات الحضرية . ونحن إذا كنا سنعتبر عملية تشييد الحمامات — وهى عملية يتضح فيها الاهتمام بالصالح العام — مجرد شىء ثانوى

بالقياس إلى ماترغب فيه من الحصول على منجزات حضرية أكثر جدوى ، فان تضاعف عدد الأسبلة (سبيل) يشهد بلا شك على تلك الرغبة فى العمل لصالح الجماعة وعلى الرغبة فى سد احتياجات اجتماعية مساوية للرغبة فى الحصول على مجد شخصى.

إن تلك السبل فى قاهرة اليوم - وبعضها لايزال على روعته بينما تدهورت حاله البعض تنهض فى كل مكان شاهدة على تلك القرون الثلاثة من الحكم العثمانى ، كما أن الشئون الحضرية واحتياجاتها لم تكن غائبة تماما فى « الميزانية المعمارية » هذه : كاصلاح مشروع ترعة القاهرة على يد على باشا (١٦٦٩) وحسن باشا عام (١٦٨٩) وعبدى باشا عام ١٧١٦ ومحمد باشا ١٧٢٢ وكترميم الجسر المسمى « القنطرة الجديدة » الواقع على الخليج على يد على كتخدا قبل ١٧٢٦ وكذلك إنشاء عبدالرحمن كتخدا (المتوفى عام ١٧٧٦) لجسرين على الخليج هما بلا شك قنطرة الموسكى والقنطرة الجديدة.

ولكن هذه المشروعات وثيقة الصلة بالصالح العام لاتمثل إلا أقل الأشياء إذا نحن أخذنا فى اعتبارنا أن النصوص التاريخية والآثار تضع أيدينا على مايقرب من ٤٠٠ بناء أو ترميم للمنشئات العامة فيما بين ١٥١٧ و ١٧٩٨ .

ولكن من جهة أخرى ، فان تلك المنشئات فى الفترة العثمانية بالقاهرة كانت - على وجه التقريب - مشروعات متفرقة ومنعزلة لانرى فيها إلا لماما دلالة على اهتمام بشئون التحضر أى على الرغبة فى التنظيم الحضرى بطريقة منطقية أو حتى على الأقل بطريقة معقولة . لكن ثمة حالة - مع ذلك - تستحق وقفة خاصة تلك هى حال عبد الرحمن كتخدا الذى يعتبر أكبر « بناء » فى القاهرة العثمانية . إن عدد المنشئات والترميمات التى تنسب إليه يقارب الأربعين ولو أننا حاولنا أن نوضح هذه الأعمال المعمارية على خريطة فسيبدو كما لو أن الأمير قد غمر القاهرة بمنشئات بالغة التنوع دون أن يحاول رغم ذلك أن ينشىء وحدة متكاملة من البنايات ، بل وحتى

دون أن يركز جهوده المعمارية المرموقة فى حى بذاته، الشيء الذى كان يمكن أن يؤدى إلى تغيير طراز هذا الحى .

إننا رغم ذلك لا نعرف إلا القليل النادر من المشروعات ذات الصلة بشئون المرافق والبلديات . ويعود الفضل فى إنشاء أهم المشروعات من هذا النوع إلى الأمير المشهور رضوان بك الذى سيطر على الحياة السياسية فى مصر لمدة ربع قرن أى حتى وفاته عام ١٦٥٦ وإن كنا للأسف لا نعرف عن هذا المشروع الذى تدلنا عليه ما بقيت منه من بنايات إلا القليل . لقد بنى رضوان بك عام ١٦٥٠ كل الحى الواقع خارج باب زويلة — ربما لأنه كان قد شيد هناك قصراً لم تنل نوائب الدهر كلية من عظمته . وعند طرف القصر مباشرة أقام رضوان بك سوقا كاملة — « قصبة رضوان » — وهى الآن واحدة من أجمل الأسواق المغطاة المخصصة لإيواء صناع وتجار الأحذية « القوافين » وكانت القصبة بمثابة وقف تخصص دخوله للأمور الدينية والخيرية . أما من حيث الغرض منها فقد كانت قبل كل شيء واحدة من المنشآت الحكومية ومع ذلك فان كونها رسمية لم يمنع مطلقا من الاهتمام بالتفاصيل ، بل لقد وصلت فى مجموعها إلى درجة من العظمة الحقيقية . وكان الحى جميعه يحمل بصمات رضوان بك الذى أنشأ هناك أيضا زاويتين (زاوية) وسبيلا كان مقره شارع القربية(٧٧) .

وإذا كانت معلوماتنا عن هذا المشروع ضئيلة ، فان ما نعرفه عن الظروف التى أنجـز فيها الأمـير ابراهيم أغا — فى نفس الوقت تقريبا — مشروعا له صلة بشئون البلديات ومن نفس النـوع فى حى المحجر . إن ما نعرفه عن هذا أقل بكثير . وربما كانت النواة هنا أيضا — أى نواة تجـديد الحى بأكمله — هى وجود بيت لهذا الأمير ابراهيم أغا مستحفظان الذى قام بترميم المسجد المجاور « مسجد آق سنقر » على نمط تركى وخاصة باستخدام المربعات الخزفية على نطاق واسع حتى اشتهر باسم « الجامع الأزرق » وبنى هناك مقبرة له

وكل الشواهد تدل على أن الربع الذى شيد أمام المسجد كان جزءاً من مجمع كان يضم كذلك العمارة السكنية الكبيرة التى كانت تقوم أبعد من ذلك قليلا جهة الشمال لكن هذه العمارة التى أنشئت عام ١٦٥١ على يد ابراهيم أغا كما تدل على ذلك الكتابة التى وجدت عليها قد اختفت للأسف منذ وقت قريب ، ولم يعد يبقى الآن من هذا المجمع الذى كان ـ إن نحن حكمنا عليه بما تبقى من واجهة الربع ـ بالغ الروعة سوى بعض الأنقاض . إن الرغبة فى هذه «العملية العقارية» التى عادت بالخير على هذا الحى كان الهدف منها ولا ريب هو الحصول على دخول مادية مضمونة لجامع آق سنقر عن طريق إيرادات الوقف ، لكن المنشئات التى أقامها محمد باشا فى ضواحى القلعة لاتعتبر مجهودات حضرية حقيقية . لكننا نذكرها هنا بسبب عددها من جهة ومن جهة أخرى بسبب الاهتمام غير العادى لحد ما والذى أبداه هذا الحاكم تجاه هذه الأمور كما سبق أن لمسنا ، فمن بين ما أنشأه : جامع وحمام فى قراميدان ، وتكية للفقراء على نظام الخلوتية مزودة بمطبخ وبيت لاستقبال الفقراء ومدرسة للاطفال ومصاطب كبيرة الحجم لتخزين الملابس الخاصة بالاحتفالات , ولإقامة احتفالات المحمل ، كما رمم حديقة النورى وقاعة النورى(٧٨) :

٣ ـ تحضر تلقائى :

إذا أهملنا التفاصيل وأخذنا الأمور فى مجموعها ، فسوف نرى أن القاهرة العثمانية لم تكن مطلقا نهبا للفوضى فقد كان للظواهر الاقتصادية والاجتماعية أثرها التنظيمى على بنية القاهرة كنوع من « التنظيم الطبيعى » يؤدى إلى أن تصلح المدينة نفسها بنفسها . وإذا كان ما اكتشفناه من أمثلة يدل على قلة الجهود التى اهتمت بالشئون الحضرية ، فقد كان يحدث مع ذلك أن يجلب التطور الاقتصادى لحى ما إلى هذا الحى تجديداً تلقائيا . وكمثال لتغير من هذا النوع نقول أن إزدهار حى الجمالية الواقع جنوب باب النصر عند نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر

يعود ولا ريب إلى ازدياد واتساع النشاط الاقتصادى للتجار السوريين بالقاهرة وإلى تجارة البن والتوابل الرائجة . وقد كان هذا الازدهار أحد الملامح البارزة فى التاريخ الحضرى للمدينة أثناء الحكم العثمانى . فقد أدى إنشاء ذلك العدد من المنشئات إلى تغيير مضطرد فى بنية الحى . ومن بين هذه المنشئات على سبيل المثال : وكالة وسبيل أوداباشى ، سبيل وكتاب أوداباشى ، بوابة حارة المبيضة التى يرتبط إنشاؤها على الأرجح بتغيير فى نظام السكنى ، وكالة « ذو الفقار » كتخدا من طائفة المستحفظان والتى جملتها ترميمات باسكال كوست Pascal Coste تحتفظ بكامل روعتها ويعود ذلك كله إلى عام ١٦٧٣ أما فى عام ١٦٩٤ فقد أنشىء : وكالة وسبيل عباس أغا ، وانشئت فى تاريخ مقارب وكالة بازرعة ووكالة الكخيا التى ورد ذكرها فى كتاب وصف مصر والتى يمكن أن تعود إليها اليوم روعتها السابقة بقليل من الجهد ، وأنشىء فى عام ١٧٢٧ سبيل ، ووكالة الصابون ، وفى عام ١٧٤٤ أنشىء سبيل وكتاب عبد الرحمن كتخدا وفى حوالى ١٧٤٥ أنشئت وكالة ومستقى وزاوية محسن رضوان .

وعندما تملى الحياة الاقتصادية ضرورة ذلك التقارب الجغرافى بين النشاطات المتكاملة أو المترابطة فإنها بذلك تؤدى إلى خلق تجمعات مترابطة البنية تقدم القاهرة عليها الكثير من الأمثلة ذات الدلالة ، ففى فترة كان باب زويلة فيها يمثل حد المدينة كان يوجد فى الجنوب الشرقى لهذا الباب سوق هامة للأغنام (سوق الغنم) تجاوره عدة سلخانات وعند الجنوب الغربى على نفس المسافة بين باب زويلة وبركة الفيل والخليج كانت توجد المدابغ . وعندما كانت هذه النشاطات « الأم » تغير مكانها بعد ذلك بسبب نمو المدينة فى هذا الاتجاه ، وكانت الحرف « التابعة » التى نشأت فى هذه المناطق لارتباطها بوجود النشاطات السابقة تظل فى مكانها مثال ذلك تجار وصناع الجلود (القوافين) فى قصبة رضوان وصناع البرادع فى سوق السروجية

وتجار وصناع القرب الجلدية فى القربية . أما توطن بعض الحرف – جغرافياً – بجوار القلعة مقر الحكومة وموطن سكنى عدد هام من العسكريين والأوجاقات فيمكن تفسيره بأسباب اجتماعية أكثر منها اقتصادية ، إذ كانت هذه الحرف تشبع احتياجات الطبقة الحاكمة : كصنع وبيع الأسلحة فى سوق السلاح وصنع وبيع البارود فى البارودية بالقرب من الرميلة . وسوق الخيل فى نفس ميدان الرميلة وصنع وبيع لوازم السفر (صناع وتجار الخيام فى الخيامية ، وصناع البرادع فى البرادعية فى الرميلة وصناع المهاميز فى الركبية) .

إن البنية العامة للمدينة تبدو كما لو كانت تسير وفق تنظيم منطق هيأته تفاصيل الحياة نفسها دون تدخل من جانب السلطات . ففى أحياء الوسط الواقعة بطول قصبة رضوان مخترقة القاهرة (الفاطمية) من الشمال إلى الجنوب كانت تتجمع أغلب صناعات الترف وأهم وأكبر الأنشطة التجارية والنقدية وحركة التوابل والبن ، وكانت تجارة المنسوجات تشغل قلب المدينة نفسها بين الحمزاوى والجامع الأزهر وخان الخليلى والصاغة ، وفى قلب المدينة (الفاطمية) كانت توجد ثلاثة أرباع عدد الوكالات (وكالة) التى ورد ذكرها فى قائمة وصف مصر ، وكذلك على وجه التقريب كل الخانات (خان) ، وفيما عدا بعض صناعات « الترف » وبعض الصناعات ذات الماضى العريق فى هذه المنطقة كالأشياء النحاسية التى كانت تحتل مكانة هامة فى الخريطة الاقتصادية للمدينة – فيما عدا هذا كانت كل النشاطات الحرفية مبعدة خارج القاهرة (الفاطمية) ، أما تلك النشاطات « الصناعية » التى يمكنها أن تسبب الضيق للسكان فقد بعدت بوضوح إلى تخوم المدينة مثال ذلك . مصانع الزيوت والفحامات والجيارات والجباسات وإن أية دراسة مقارنة تقارن بين قاهرة المقريزى وقاهرة الجبرتى سوف تبين بوضوح كيف أن تدهور حرف معينة يترجم جغرافياً بتباعدها المستمر عن مركز التكدس الاقتصادى ، ومن جهة أخرى فإن

أية دراسة عن التبدلات التى تمت فى قلب القاهرة (الفاطمية) منذ نشأتها سوف تكشف بوضوح عن التغيرات الأساسية فى الأهمية النسبية لمختلف الحرف .

ويرتبط توزيع الأحياء السكنية بتفاوت اجتماعى صارم ، فأبناء «البورجوازية» من شيوخ وتجار ميسورين كانوا يفضلون سكنى القاهرة (الفاطمية) على مشارف الأحياء التجارية وبجوار الجامع الأزهر . وكذلك بركة الأزبكية التى كانت فى ذلك الوقت مركزاً مفضلا للاصطياف شأنها فى ذلك شأن شواطىء الخليج وكان أبناء الطبقة الحاكمة من ضباط الأوجاقات والبكوات قد بدأوا ينقلون ببطء مقر إقامتهم من حول القلعة إلى ضواحى بركة الفيل وفى النهاية إلى الأحياء الراقية فيما وراء الخليج مع تفضيل متزايد لضواحى بركة الأزبكية التى كانت فى الطريق لكى تصبح حوالى ١٧٩٨ الحى الارستقراطى المفضل . وكانت الأحياء الشعبية تنتشر فى المناطق المتاخمة غرب وجنوب وشرق وشمال المدينة أى فى المناطق التى كانت فيها النشاطات التجارية المختلفة أقل تطوراً والتى كانت تستقر فيها تجارة الجملة للمنتجات الأولية المرتبطة بالريف والتى تحتاج لخلاء فسيح ، وكذا المهن أو الحرف التى تحول دون سكنى الميسورين .

وكما كان للبنية الحضرية للقاهرة طابع منطقى إذا نظرنا إليها فى مجموعها فإن التغيرات التى سجلت داخل هـذا التفاعل التلقائى الناتج من العلاقات الاجتماعية والاقتصادية ترتبط بنظام منطقى محدد بالرغم من أننا نجهل الظروف الصحيحة التى تحققت فيها هذه التغييرات ، كما أن صمت المصادر التاريخية عن هذا الموضوع علامة واضحة على قلة اهتمام الناس فى تلك الأيام بالشئون الحضرية ، وأبلغ الدلالة على ذلك هو حال المدابغ التى نشأت أول الأمر فى منطقة حوارى تقع خارج القاهرة (الفاطمية) جنوب غرب باب زويلة وغير بعيد عن بركة الفيل ، وفى تاريخ لا نعرفه على وجه الدقة — والذى يمكن تحديده على وجه التقريب فى حوالى منتصف القرن

السابع عشر — حتم نمو المدينة المتزايد نحو الجنوب مع الزيادة المضطردة فى عدد « الكبار » الذين بدأوا يتوطنون حول بركة الفيل — حتم ذلك كله انتقال الأعمال — وخاصة المقلقة للراحة منها — من هناك واتجهت حركة « الدباغين » تجاه الطرف الغربى للمدينة بالقرب من باب اللوق فى مكان يقدم فوائد متعددة : وجود السلخانات الكبيرة هناك ، وسهولة المواصلات مع بولاق مركز تجارة الجلود ، القرب من المياه حيث بركة السقايين وخليج المغربى والنيل . . . وقد تم هذا الانتقال بلا شك على شكل موجات هجرة من الدباغين وليس نتيجة لقرار نوعى من سلطات « البلديات » لكن المؤرخين يلزمون الصمت التام عن مثل هذا الانتقال الذى يشكل ولا ريب حدثاً هاماً فى التاريخ الحضرى للقاهرة .

وفى مقابل ذلك فإن انتقال صناع وتجار البارود (البارودية) قد تم نتيجة لأحداث مدوية سجلها المؤرخون ، ففى القرن السابع عشر كان (البارودية) يقيمون غير بعيد من باب زويلة وجامع المؤيد فى حى الباسطية وهى المنطقة التى كانت تقع على حدود المدينة لكنها الآن تقع فى القلب . ومن الواضح أن توطن مهنة كهذه — مع مالها من أخطار واضحة — فى منطقة مزدحمة أمر غير منطقى لحد بعيد . وفى عام ١٦٧١ شب حريق فى محلات سوق البارود تسبب فى خسائر فادحة وفى موت العديد من الضحايا كان من بينهم ابنة يوسف بك قائمقام ، وهنا أمر الباشا بنقل هذا السوق إلى المحمودية بجوار الرميلة وهو حى أقل ازدحاماً وقريب من القلعة ، ولكن ما أن أعيد بناء محلات الباسطية حتى عاد تجار البارود ليقيموا فيها مما أدى لراحة سكان الرميلة الذين لم تكن فى مجاورة أولئك التجار لهم ما يمكن أن يبعث على الطمأنينة . ولكن بعد ذلك بسنوات ، فى عام ١٧٠٣ وبعد حريق ثان فى البارودية تقرر نقل تجار وصناع البارود — نهائيا هذه المرة — إلى الرميلة ولكنا لانعرف أية سلطة على وجه التحديد هى التى اتخذت قرار الأبعاد هذه المرة .

خاتمة

إن ما يمكن أن نخرج به من دراسة المشاكل الحضرية — على وجه الخصوص — بالقاهرة العثمانية هو قلة الاهتمام الذى كا يوليه حكام المدينة ومديرى البلديات بها بصفة عامة إلا عندما يصل الأمر حداً يهدد باضطراب النظام . وفى الواقع ، فمن هذه الزاوية نفسها — فى غالب الأحيان وعن طريق القمع على الدوام — كان من الواضح أن السلطات العثمانية لا تمس شئون البلديات إلا عندما يتهدد القاهرة خطر ملموس تفجر نتيجة لإهمال طويل وليس بدافع الاهتمام الحقيقى والجاد بهذه الأمور .

إن هذا الخواء التام ، بالاضافة إلى الغيبة التامة لأى تنظيم « محسوس » للبلديات يفسران تلك الفوضى التى تتضح فى تفاصيل مدينة القاهرة وعلى وجه الخصوص فى تفتت شبكة الطرق والشوارع ، ومع نقص الاهتمام هذا أو بالأحرى فى هذا العجز البادى من السلطات السياسية فإن أى تنظيم شعبى لم يكن فى حال تمكنه من القيام بهذا الدور فى شئون البلديات ، لا الطوائف الحرفية التى كان نشاطها المهنى يخضع لحد ما لإشراف الحكام ولا الأحياء التى لم تكن لحياتها سمات الحياة العامة الحقة . لقد كانت الطوائف والأحياء (الحارات) تقوم فقط بدور الوسيط بين السلطة والرعية .

ومع ذلك ، فإذا نظرنا للأمور فى مجموعها ، فإن القاهرة تكشف عن نفسها كمدينة ذات بنية ملتحمة نسبيا . لقد فقدت بصفة عامة ذلك التنظيم الصارم الذى كانت عليه عند نشأتها ، لكن الأمثلة على تدخل متحرر وواع من هذا النوع من جانب السلطات كانت تقل شيئا فشيئا أثناء الحكم العثمانى ، ومع ذلك فثمة توازن معين فى شئون البلديات وكان يتحقق تدريجيا مع هذا بتأثير التفاعلات الذاتية للقوى المادية والبشرية التى كانت تمارس تلقائيا فعلها المؤثر فى هذا المجال . .

ـ العنوان الأصلى للمقال هو :

Problèmes urbains et urbanisme au Caire aux XVIIe et XVIIIe siècles.

وفى الترجمة استخدمنا كلمة القـــاهرة (الفاطمية) فى مقابل كلمة Qahira بينما ترجمت كلمة Le Caire بالقاهرة فقط أحيانا وبالمدينة فى أحيان أخرى .

وقدقدم هذا البحث الى ندوة ألفية القاهرة (أبريل ١٩٦٩) .

١ —

Jouvin de Rochefort, Le voyageur d'Europe, Paris 1684, 31-33.

٢ — I.M. Lapidus, Muslim cities in the Later Middle Ages. Harvard, 1967, 78

٣ — R. Mantran, Istanbul, Paris, 1962, 123-177

٤ ـ أنظر على سبيل المثـــال :

Gibb and Bowen, Islamic Society and the West, Oxford, 1951, I, 277-278.

وكـــذلك :

G. BAER, Egyptian Guilds, Jerusalem 1964, 77—126.

٥ — BAER, 77—78.

٦ ـ ترقيم الطوائف هنا هو نفس الترقيم الذى اتخذناه فى الدراسة التى نشرناها فى مجلة Arabica VI—2, 1957 تحت عنوان : قائمة بالطوائف الحرفية فى القاهرة عام ١٨٠١ :

Une liste des Corporations de métiers au Caire en 1801.

أما الارشادات الطبوغرافية المعطـــاة (مثـــلا : 276 H 6 :) فهى مأخوذة من شرح خريطة مدينة القاهرة ، كتاب وصف مصر .

Etat Moderne) (Paris, 1812 II — 2, 591—657.)

ومن خريطة القاهرة الواردة بكتاب وصف مصر .

٧ —

Archives de l'Expédition d'Egypte, chateau de Vincennes (Vincennes), B6, 10, 26 Octobre 1798.

٨ ــ عن أحيــاء القاهرة أنظر مقالنــا : أحيــاء القاهرة الشعبية والحركات الجماهيرية التى قامت فيها ــ مجــلة الطليعة القاهرة عــدد يوليو ١٩٦٨ وهى ترجمة لمقالنا :

Quartiers et mouvements populaires au Caire au XVIII siècle

وقــد نشر فى :

Political and Social Change in Modern Egypt, Londres 1968, 104-116.

وانظر كذلك مقالنــا عن الأحيــاء الارستقراطية بالقاهرة فى القرن الثامن عشر ــ مجلة المجلة القاهرية ، مايو ١٩٦٩ .

٩ ــ

Niebuhr, voyage en Arabie, Amesterdam 1776, I, 88. Description, Etat Moderne II—2 Jomard, Description de la ville du Caire, 661 (Jomard). Sauvaire, Description de Damas, Paris 1894, 454, note 43. Pris d'Avennes, L'Art Arabe, Paris 1877, 80—81.

١٠ ــ Jomard, 580. Vincennes, B610, 31 Octobre, 1798.

١١ ــ Jomard, 580. Vincennes, B610, 31 Octobre, 1 798 Cautionnement des Cheikhs de quartier.

١٢ ــ كتبت أسماء الأحياء حسبما ورد بقائمة وصف مصر . أما وثائق الأرشيف المشــار اليها فهى وثائق المحكمة وهى مودعــة حاليا بمحكمة الأحوال الشخصية فى شبرا وكذلك وثائق القلعة .

٣ ــ انظر كما سبق أن ذكرنا مقالينا عن الأحياء الشعبية (الطليعــة يوليو ١٩٦٨) وعن الاحياء الأرستقراطية (المجلة مايو ١٩٦٩) .

١٥ ــ انظر على سبيل المثــال :

J. Coppin, Retation de voyages, Lyon 1686, 195 (1638), G. Bremond, Viaggi, Rome 1679, 44 (1644); Thevenot, Relation d'un voyage, Paris 1664, 230 (1657) ; Jouvin de Rochefort, 32 (vers 1670).

١٦ — أحمد شلبي : كتاب أوضاح الاشارة . مخطوط بجامعة ييل :
Yale, Landberg No. 3, 218 a-b.

١٧ — على سبيل المثال الـ ١٠ بارات التى دفعت لبواب حارة درب الأحمر من تركة محمد العطار (وثائق المحكمة الشرعية — عسكرية سجل ٢٢١ ص ٣٤٤ سنة ١٧٩٢) .

١٨ — De La Croix, Ms. B.N. Paris, Mss français, Nouvelles acquisitions, 4989, 73—74.

وانظر كـذلك :
Jouvin de Rocheford, 32.

١٩ — انظر على سـبيل المثال : الجبرتى . عجـائب الآثار أجزاء ٢ (ص ١٩٣) و ٣ (ص ص ٢٤٠ ، ٢٨٤ ، ٣٤٢) و ٤ (ص ص ٧٠ ، ٢٢٣) . طبعة بولاق ، ١٢٩٧ هـ .

٢٠ — الاسحاقى : كتاب أخبـار ، القاهرة ١٢٩٦ ، ٢٥٥ وابن أبى السرور ، كتاب الكواكب . مخطوط .
B.N. Paris, arabe 1852, 38b.

٢١ — الجبرتى ج ٢ ، ص ١٧ — وأرشيف دار الوثائق القومية .

٢٢ — الجبرتى ج ٣ ص ص ١٣ ، ١٨ ، ٢٩ .

٢٣ — أرشيف المحكمة الشرعية (عسكرية) سجل ٢٠١ ص ١٢٠ ، عام ١٧٧٧ وسجل ٢٢٨ ص ٩٩ سنة ١٧٩٨ .

٢٤ — الجبرتى ج ٣ ص ص ٤٥ ، ١٤٢ ، وكذلك :
Vincennes B 610, 31 octobre 1798.

٢٥ — الجبرتى ج ٣ ص ٢٤٠ .

٢٦ — كتاب تراجم ، مخطوط بدار الكتب بالقاهرة .

٢٧ — كتاب نزهة الناظرين ، مخطوط بدار الكتب بالقاهرة . ص ١٧٩ مختصر : مخطوط N.B. Paris . الجبرتى ج ١ ص ٢٩ .

٢٨ — S.J. Shaw, the Financial Organization of Ottoman Egypt, Princeton 1962, 189—190.

٢٩ — J.J. Marcel, contes du cheykh el-Mohdy, Paris 1835, III, 388.

٣٠ — القينالى : مجموع لطيف ، مخطوط بفينا . الجبرتى ج ١ ص ص ٤٦ ، ٣٨٣ ، و ج ٢ ص ١٠٧ .

٣١ — المقريزى : كتـاب المواعظ ، بولاق ، ١٢٧٠ هـ ج ٢ ص ١٠٣ وكـذلك :

Marcel ; Contes... III, 384—345.

Lane ; Modern Egyptians, London 1954, 122

Shaw ; Financial ... 148

Shaw ; Ottoman Egypt, Harvard, 1964, 92

٣٢ — الجبرتى ج ٤ ، ٢٧٨ — ٢٨١ .

٣٣ — الجبرتى ج ٣ ، ٨ — ٩ .

٣٤ — الجبرتى ج ٤ ، ١٤٣ وكذلك :

A. Paton ; A history of the Egyptian Revolution, London 1863, II, 324.

Shaw ; Ottoman Egypt, 92

٣٦ — الاسـحاقى ، ٢٢٩ وابن أبى السرور ، ٢٨ والجـبرتى ج ٣ ص ٢١١ .

٣٧ — Sauvaire, 432

٣٨ — Lane 237 ; Robert Hay : Illustration of Cairo

مخطوط London 1840 ; Description des Monuments du Caire, 1869, 30 ; G. Ebers, L'Egypte, Paris 1880, 357—358; Creswell, the Muslim Architecture of Egypt, Oxford 1952, I, 205.

٣٩ — على باشا مبارك : الخطط الجديدة ، بولاق ، ١٣٠٦ هـ ، ص٣٨

٤٠ — ابن أبى السرور .

٤١ ــ الجبرتى جـ ٣ ص ٧ .

٤٢ ــ Doguereau ; Journal de l'Expédition d'Egypte, Paris 1904, 71. Vincennes, Mémoires Historiques 539, Carnet de Kléber.

٤٣ ــ الجبرتى جـ ١ ص ٧٩ .

٤٤ ــ ابن أبى السرور . الجبرتى جـ ١ ص ٣٠ ، جـ ٤ ص ٢٩٠ .

٤٥ ــ ثمة أمثلة كثيرة نذكر منها منزل الست وسيلة ومنزل الشبشيرى وزاوية عبد الرحمن كتخدا وبيت على كتخدا وبيت الكاشف وقد أدى تراكم الأتربة أمام أبوابها وحتى بداية القوس التى يعلوها الى سدها تماما .

٤٦ ــ دار المحفوظات العمومية بالقاهرة محفظة ب ١ وثيقة رقم ٣٢٧، ٥ أكتوبر ١٧٤٦ . ابن أبى السرور ٧٩ ب الجبرتى جـ ٤ ص ٨١ .

٤٧ ــ ابن أبى السرور ص ١٦٩ أ . ايفليا جلبى . سياحة نامة ، جـ ١٠ ، استانبول ١٩٣٨ ص ٣٨٢ ، دار المحفوظات العمومية بالقاهرة محفظة ب ١ وثيقة ٣١٩ ، ٢٩ أبريل ١٧٢١ ، الجبرتى جـ ٣ ص ص ١٩٤،٤ .

٤٨ ــ G. De Nerval : Voyage en Orient, Paris 1927, II, 158

٤٩ ــ انظـر :

Paul Kahle ; The Arabic Shadow play in Egypt, Jras, 1940, 20—34.

٥٠ ــ انظـر مقالنـا : عن السقايين فى القاهرة . مجلـة المجلة القاهرية ــ اكتوبر ١٩٦٦ عدد رقم ١١٨ ص ٣٦ ــ ٤٥ .

٥١ ــ الجبرتى جـ ٤ ، ص ص ٨٦ ، ١٦٦ .

٥٢ ــ Chabrol: Essai sur les moeurs (Description, Etat Moderne, II, 2)]

٥٣ ــ Doguereau; Journal, 70.

وانظر كذلك : الجبرتى ج ٣ ص ٤٤ الذى يذكر فى هذا الخصوص بيتا بالغ الخبث لحسن العطار :

ان الفرنسيس قد ضاعت دراهمهم فى مصرنا ، بين حمار وخمار

٥٤ — Chabrol, Essai., 425.

٥٥ — Nicolas Turc, Chronique d'Egypte, le Caire 1950 45/31.

Parsons, Travels in Asia and Africa, London 1808, 320

٥٧ — الجبرتى ج ٢ ص ١١٣ .

٥ — Ph. Rhont, L'Egypte à petites Journées, Paris, 1910, 260

٥٩ — Jomard, Ville du Caire, 767

وانظر كذلك :

الجبرتى ج ٣ ص ص ١٠١ ، ١٣٧ ، ١٦٣ ، ٢١١ و ج ٤ ص ٢١٤ .

٦٠ — الجبرتى ج ١ ص ٢٥ .

٦١ — القينالى ص ٧٣ ب .

٦٢ — الجبرتى ج ٣ ص ٢١ ، على باشا مبارك ج ٣ ص ص ٦٥،٧٩ .

٦٣ — دار المحفوظات العمومية بالقاهرة محفظة ب ١ وثيقة ٣١٨ فى ٢١ يولية ١٧١٨ .

٦٤ — Clerget, II, 22.

وكـذلك : مخطـوط اسـماعيل الخشـاب ـ المـكتبة الوطنيـة باريس ١٨٥٨ ص ٢٤ .

٦٥ — La Jonquière, L'Expédition d'Egypte, Paris, III, 380-381. Jomard, 674—675.

٦٦ — الجبرتى ج ٢ ص ص ١٧ ، ٢٤٩ ، ٢٦٣ .

٦٧ — الجبرتى ج ٢ ص ١٣٨ .

٦٨ — Vincennes, B6, 132, 26 Juillet, 28 novembre 1800

٦٩ — الجبرتى جـ ٢ ص ١٠٧ .

٧٠ — Jomard, 731. Vincennes, B6, 132, 6 août 1800

٧١ — الجبرتى جـ ٣ ص ص ٢٥ ، ٩٢ ، ١٦١ وكذلك :
Lane, Moderne Egyptians, 322 :

٧٢ — على مبارك جـ ٣ ص ٨٣ وكذلك
Jomard, 580. Doguereau, 71.

٧٣ — على مبارك جـ ٣ ص ٦٣ وكذلك :
Thevenot, voyages, II, 408

٧٤ — J.J. Ampère, voyage en Egypte, Paris, 1881, 136

٧٥ — الجبرتى جـ ٤ ص ٢٠١ — ٢٠٢ .

٧٦ — كتاب التراجم ص ص ٦٧١ و ٧٩١ وكذلك :
Niebuhr, voyage I, 156

وكذلك : أحمد شلبى ص ٢٤٤ أ والجبرتى جـ ٢ ص ٧ .

٧٧ — عن رضوان بك انظر :
P.M. Holt, The Exalted lineage of Ridwân Bey (BSOAS, XXII—2, 1959, 221—230).

٧٨ — أحمد شلبى ص ٤٠ أ ، الجبرتى جـ ١ ص ٣٠ .

٧٩ — انظر مقالينا عن الأحياء الأرستقراطية وعن الأحياء الشعبية وقد سبق توضيح ذلك .

٨٠ — أحمد شلبى ٢٤ ب ، ٤١ أ .